بحث

مشكلات ثورات الربيع العربي

مركز بحوث للدراسات
2013

مركز بحوث للدراسات
Bhooth Centre for Studies

الفهرس

أولا: أهداف البحث ٤

ثانيا: المقدمة (ولماذا هذا البحث) ٤

ثالثا: مصطلحات البحث ٦

رابعا: أسباب قيام كل من ثورات الربيع العربي(أسباب مباشرة وغير مباشرة) ٦

خامسا: مشكلات كل من ثورات الربيع العربي ٩

سادسا: خصوصية الحالة السورية (الجيش العقائدي، الأمن، الطائفية والنظام، حزب البعث القائد) ٢٣

سابعا: تحديات بعد سقوط النظام(التأمين، والتمكين، والبناء) ٢٧

ثامنا: نتائج البحث وأثر الثورات(داخليا وإقليميا ودوليا) ٣٢

تاسعا: أسباب النجاح في إسقاط الأنظمة في دول الربيع العربي ٣٣

عاشرا: توصيات الباحث لإنجاح الثورة السورية والتعامل مع التحديات ما بعد الثورة ٣٦

حادي عشر: خاتمة ٣٧

ثاني عشر: المراجع ٣٧

أولا: أهداف البحث

- التعرف على المشكلات الحقيقية ومضاعفاتها بعد الثورات العربية.
- الاستفادة من خبرات الثورات العربية.
- وضع اقتراحات لحل المشكلات المتوقعة.
- التعرف على دور كل من القوى الفاعلة في كل من هذه المشكلة.

ثانيا: المقدمة (ولماذا هذا البحث)

كان للثورات على مر التاريخ هدف مشترك من حيث المبدأ وهو التغيير، فالإنسان في طبيعته التي فطرها الله عليها محب للحركة وللتطور والتغيير، على وجه الخصوص عندما يعيش ظروفا تمس بكرامته كإنسان سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، وفي حالتنا العربية نجد أن هذا الإنسان قد تراكم في ذاكرته وفي واقعه كما من الهواجس والمخاوف التي تهدد بشكل مباشر أمنه النفسي والجسدي والمجتمعي، ويواجه في كل يوم وفي كل لحظة ظروفا لا تسمح له بالتفكير أبعد من تأمين مستلزمات حياته الأساسية، مما يجعله يراكم قهرا وحسرة وإحباطات شتى من المؤكد أنها تضاعفت مع انفتاح العربي عبر وسائل الاتصال المتطورة على واقع الغرب المتطور تكنولوجيا ومن جانب حقوق الإنسان ومستوى رفاهية الفرد، الأمر الذي يخلق لدى المواطن العربي –إذا جاز لنا أن نستخدم كلمة مواطن لان مفهومها لم يفعل بعد في العالم العربي- تحريضا يتغذى كل يوم مع هذا الانفتاح اليومي على تلك المجتمعات. وقد استفقنا يوما على لحظة التفجر لذلك التراكم التي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسورية، ولا نعرف أين ومتى ستكتمل فصولها، والثابت في هذه الثورات المجيدة أنها وضعت الفرد العربي في درب جديد لا يستطيع معه العودة إلى الوراء إنما دفعته ليواجه مصيره الجديد والمختلف والملئ بالتحديات، فمع الفرح الغامر والشعور غير المسبوق بالتحرر من الخوف والخنوع والطاعة غير المشروطة لمنظومة الاستبداد التي لبدت عقود طويلة على نفس المجتمعات العربية، لابد أن نعترف أن هنالك الكثير من التحديات والمشكلات التي رافقت ظهور الثورات العربية والتي هي أعراض طبيعية رافقت كثيرا من الثورات التي حدثت في التاريخ، إذ أن أي عملية تغيير وبالذات عندما تكون على شكل ثورة يرافقها حالة من الارتباك ومتلازمة من الظروف الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي لابد من دراستها والتعامل معها بكل شجاعة وحكمة.

ويحاول هذا البحث أن يخوض في المشكلات التي رافقت الثورات العربية الأخيرة، بغية فهم طبيعتها والقوى المؤثرة في ظهورها، وكيفية التعامل معها ربما أو استباق حدوثها إن أمكن. كما يركز البحث على الثورة السورية باعتبارها الحالة الأكثر تعقيدا والتي مازالت تناضل من أجل إسقاط

النظام السوري الدموي، وعلى كيفية استفادة الثورة السورية من تجارب الثورات السابقة لها في المنطقة، وطبيعة التحديات التي ستواجهها بعد سقوط النظام السوري.

ثالثا: مصطلحات البحث

الثورة: هي حركة شعبية واسعة تهدف إلى تغيير وضع قائم إلى وضع أفضل منه على مستوى حقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

المشكلة: هي الفجوة المدركة بين الحالة الواقعة والحالة المأمولة. [١]

الثورات العربية: هي الثورات التي قامت في أكثر من بلد عربي ابتداء من تونس في أواخر عام ٢٠١٠ مرورا بمصر وليبيا واليمن وسورية التي بدأت فيها الثورات في ٢٠١١.

التمكين: ويعرف في هذا البحث على أنه ترسيخ مبادئ وأهداف الثورة في مختلف نواحي الحياة المجتمعية بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية، والتأسيس لجعل هذه المبادئ والأهداف تنظم حياة المواطن وعلاقته بكل من مكونات الدولة الأخرى.

العدالة الانتقالية: (المجال الذي يهتم بتنمية وتطوير مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، بهدف الوصول إلي مستقبل أكثر عدالة)[٢]

رابعا: أسباب قيام كل من ثورات الربيع العربي(أسباب مباشرة وغير مباشرة)

إن التاريخ المشترك والثقافة المتقاربة للمنطقة العربية، تفسر وجود أسباب مشتركة لقيام ثورات الربيع العربي إلى جانب وجود خصوصية لكل حالة. فأغلب البلاد العربية أمضت وقتا طويلا قابعة تحت حكم الدكتاتوريات وحكم الفرد الذي يتشبث بالحكم حتى النفس الأخير، ففي فاتحة الثورات العربية تونس بقي بن علي في منصب الرئاسة ٢٤ عاما، في حين بقي مبارك ٣٠ سنة، و على عبد الله صالح ٣٣ سنة، أما معمر القذافي فقد فاق الجميع لمدة ٤٢ عاما، وفي سورية بعد أن حكم حافظ الأسد سورية منذ ١٩٧٠ إلى حين وفاته في ١٩٩٩ ورث ابنه بشار الأسد في حالة تعد الأولى عربيا، ليصل حكم الأسد في سورية إلى أكثر من أربعين عاما من القهر والقمع. ففي كل من الحالات السابقة بقي الحكام المستبدون متمسكون بالسلطة حتى أزاحهم الشعب عنها أو الموت. وفي ظل الاستبداد وحكم الفرد الذي مارسه هؤلاء الحكام، عانت الشعوب العربية طويلا من انتهاكات حقوق الإنسان ومصادرة الحقوق التي قد تصل أحيانا إلى الاعتداء على حق الحياة، والاستهانة بكرامة الإنسان إلى أبعد الحدود، واختناقات في الحياة السياسية تتمثل في تغييب الآخر واحتكار العمل السياسي من ضمن أحد الاحزاب أو التيارات الذي يمثل توجهات الفئة الحاكمة في البلاد.

إلى جانب هذه الظروف السياسية المتردية كانت الأنظمة تمارس الفساد بشكل ممنهج، مما أفقر المجتمعات العربية وشوه مفاهيم العدالة الاجتماعية، وخلق لدى (المواطن) العربي شعورا

---

[١] ترجمة الباحثة عن الرابط http://www.businessdictionary.com/definition/problem.html

[٢] المركز الدولي العدالة الانتقالية

أصبح مزمنا فيما بعد بالظلم والحقد على تلك الأنظمة التي سحقت الشعوب ووضعت الثروات وخيرات البلاد في جيوب العائلات الحاكمة ومن حولهم من المنتفعين. لذلك نجد أن معدلات الفقر والبطالة في الدول العربية لاسيما الدول التي قامت فيها الثورات من أعلى المعدلات، ففي اليمن تبلغ نسبة البطالة ٣٥% على الأقل، في حين أن ٣١,٥% من السكان يفتقرون إلى الأمن الغذائي، ويعيش ٤٠% من السكان تحت خط الفقر(أقل من دولارين في اليوم)[٣]، أما في ليبيا فتبلغ نسبة البطالة ٢١% حسب تقارير الأمم المتحدة، كما تشير دراسة إلى أن ٢٩% من إجمالي الأسر الليبية تعيش تحت خط الفقر[٤] برغم كل ما يقال عن ليبيا بأنها تطفو فوق بحيرات من النفط، و في تونس تتجاوز نسبة البطالة ١٨%، في حين أن مصر بلغت نسبة المتعطلين عن العمل من الذكور ٢٤% في عام ٢٠٠٩ بحسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والذي أشار إلى أن ٢٠% من السكان أيضا يعتبرون ضمن الفئات الفقيرة التي تعاني صعوبة في الالتحاق بالمدارس [٥] وفي سورية ايضا تعد نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة رغم تباين الأرقام حولها وذلك حسب المعايير المعتمدة في تعريف المعتمد للبطالة وحسب صدقية المصدر، وتتراوح ما بين ٩,٥% من مجموع قوة العمل حسب مشروع برنامج الاصلاح الاقتصادي، إلى ٢٢% حسب تقديرات لباحثين سوريين وعرب. أما الفقرة فتبلغ نسبته حسب الأرقام الرسمية ٣٠%[٦]، وتقدرها جهات أخرى بأكثر من ذلك.

ومن الأسباب المهمة التي ترافقت مع كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في المجتمعات العربية، هو انفتاح تلك المجتمعات على الثقافات العالمية وثقافة الدول الأكثر تقدما على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، واطلاعها المباشر على نمط الحياة والرفاهية سواء من خلال الفضائيات أو عن طريق الانترنت الذي أحدث طفرة تواصلية- إن صح لنا القول- على المستوى العالمي، مما أتاح للعرب أيضا الاطلاع على ممارسات الأنظمة الديمقراطية وانعكاساتها على مستوى الفرد والمجتمع بشكل مباشر، مما يؤجج لدى الفرد في المجتمع العربي إحساسه بالقهرية والدونية والتهميش التي تمارسها الأنظمة العربية تجاهه منذ عقود، ويجعله يتطلع بكل جوانحه لأن يحصل على حقوقه المهدورة، ويتخلص من ظلم الدكتاتوريات القائمة ليلحق بركب الحضارة الإنسانية ويعمل لصنع مستقبلا أفضل لهذه الأمة.

ونجد في الثورات العربية الأخيرة أن هنالك أسبابا أكثر تأثيرا من غيرها في كل حالة، فعلى سبيل المثال نجد أنه في الثورة التونسية كان التهميش الاقتصادي والتباين الشديد في التنمية بين الساحل التونسي والداخل أحد أكثر الأسباب تأثيرا في اشعال فتيل الثورة، إذ أن المدن التي بدأت فيها الثورة

---

[٣] ثورة الشباب اليمنية، ويكيبيديا.

[٤] أنظر BBCarabic.com و http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=1465

[٥] أنظر http://www.sst5.com/forum/showthread.php?t=7175&page=1

[٦] أنظر http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34421 و http://ar.strescom.org/research/161

مثل سيدي بوزيد وتالا والقصرين تعد من المدن المهمشة تماما، والتي يهجرها الشباب بحثا عن العمل وعن حياة أفضل. أما في حالة الثورة المصرية، فلم تكن بسبب التهميش ودليل ذلك أنها بدأت من العاصمة وهي المدنية الأهم في مصر، في المقابل نجد أن هنالك نخبا ثقافية كانت بدأت تتشكل قبل الثورة مثل حركة كفاية وحركة ٦ ابريل والاعتصامات شبه الدائمة أمام البرلمان من قبل قطاعات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والسياسية، هذا بالإضافة إلى حركة الإخوان المسلمين المتجذرة في المجتمع المصري والناشطة فيه رغم حظرها من قبل النظام السابق. إذن نحن أمام ارهاصات واضحة للثورة في مصر، قد تفسر لنا الأعداد الهائلة التي شاركت في الثورة منذ اليوم الأول، وتمركزها في العاصمة. أما في ليبيا فيبدو أن الفوضى والعبث والدكتاتورية التي كان يمارسها القذافي كانت من أهم الأسباب في انتفاضة الشعب بعد أن رأوا نجاح كل من ثورتي تونس ومصر، مما أثار فيهم الحماسة والأمل للتخلص من الفوضى والانتقال إلى النظام والدولة الحقيقية. وفي اليمن كان تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحكم العائلة عوامل أكثر أهمية من غيرها في الثورة، هذا إضافة إلى أن اليمنين تابعوا الثورات السابقة لهم، وشعروا كغيرهم من الشعوب بضرورة التغيير، وإمكانيته. أما سورية فحكم الأقلية والاحتقان التاريخي بين النظام والشعب، والقمع غير المسبوق لحريات الشعب، يعتبر الأساس الذي تفجرت بسببه الثورة رغم كل ما عانته وتعانيه من وحشية النظام الأسدي.

إذا فالثورات العربية الأخيرة في مجملها قامت لدوافع مشتركة يمكن اختصارها بشكل عام في سببين، أولهما تعرض ثلاثية القيم الإنسانية المشتركة للخلل والتراجع وهي: الحرية والعدالة، والعيش الكريم، وثانيهما يتمثل بارتقاء ثنائية الفساد: الإمارة والتجارة، أي مزاوجة السلطة والمال، وتشبث الأنظمة بها. [٧]

[٧] موسى الحديدي، ظاهرة الثورات الشعبية العربية الدوافع والمحددات، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، ص٥٩. شهرية الشرق الأوسط

خامسا: مشكلات كل من ثورات الربيع العربي

جاءت الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي استجابة لآمال وتطلعات الشعوب العربية للحرية والتقدم والتخلص من الفساد، إلا أنها مع ذلك لم تنجو من الأعراض الجانبية لأي ثورة متمثلة ببعض السلبيات والمشكلات في مختلف الجوانب، والتي نرجو أن تكون محدودة ومؤقتة.

ومن هذه المشكلات:

٥,١ المشكلات الاجتماعية

رغم أن الثورات العربية أتت من رحم واحد، إلا أن هنالك خصوصية اجتماعية لكل دولة نتيجة لظروفها الداخلية وتطورها التاريخي، ففي ثورة تونس والتي كانت فاتحة الربيع العربي، هناك من المراقبين من يعتقد بأن الثورة التونسية جنى ثمارها بشكل أساسي الإسلاميين بمختلف أطيافهم، حيث أنهم كانوا قبل ذلك مهمشين أو مقموعين، وكثيرا ما كان المتدينون يلاحقون من قبل البوليس. مما شكل احتقانا اجتماعيا تفجر فيما يعد على شكل سياسي بأن حصل حزب النهضة الإسلامي على حصة الأسد في البرلمان، مما جعل المجتمع يميل إلى المحافظة من جديد سواء على المستوى الشكلي أو العملي، وهو ما أثار حفيظة بعض الجهات منها، القوى الليبرالية والعلمانيين في تونس وبخاصة القطاع النسائي الذين اعتقدوا أنهم سيتم اضطهادهم في مجتمع ينحو إلى الإسلام من جديد، كما أثار ذلك هواجس المثقفين والمبدعين والعاملين في قطاع الفن، وعلى وجه الخصوص بعد أن ظهرت بعض التحركات الفردية لتيارات سلفية متطرفة ضد معارض للفن التشكيلي والأمسيات الشعرية لأنها مخالفة للدين حسب ما يعتقدون. إن هذا الاستقطاب الليبرالي\ المحافظ في المجتمع التونسي قد يخلق شرخا في المجتمع، وصراعات وتوجسات بين أفراده.

وفي مصر ثاني الثورات العربية الأخيرة، ظهر أكثر من شكل من أشكال الاستقطاب الاجتماعي، إذ أنها بداية لم تخلو من الاستقطاب الليبرالي\المحافظ، ومن ظهور الشكلية الدينية بسبب أن الكثيرين من المجتمع أصبحوا يحاولون ركوب الموجة والتملق للإسلاميين الحقيقين، عن طريق الظهور بالمظهر المتدين من أجل التقرب إلى أصحاب القرار الجدد. كما أن الثورة المصرية جعلت المجتمع ينقسم بعد سقوط مبارك إلى ما يسمى بالفلول وهم أنصار النظام السابق وكل المنتفعين وأصحاب الولاء لهم من جهة، ومن جهة أخرى هنالك الثوار ومن وقف معهم وساندهم وتعاطف معهم، وتجلى هذا الانقسام في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفي وضع برامج الأحزاب، ولا ننسى أيضا توجس وتخوف الأقباط من وصول الإسلاميين إلى السلطة حيث أن البعض ينشر الإشاعات حول تهميشهم بالمجتمع، وهو ما قد يزيد من حدة العزلة التي يشعر بها الأقباط في المجتمع المصري.

وفي ليبيا، عمل النظام الليبي السابق من خلال سيطرته على البلاد لما يقارب ٤٢ عام بشراء الولاءات وقمع الناس وتخويفهم وتأليب القبائل على بعضها والمدن على بعضها لضمان سيطرته على مفاصل الدولة، وفور سقوط هذا النظام انتشر السلاح بين أيدي المواطنين وتم تكوين ميليشيات عشائرية وميلشيات لكل مدينة مما أفقد المواطن الشعور بالأمان وجعله يشعر أن سيطرة الدولة شبه معدومة على تلك الميليشيات. كما أن هنالك من المدن ما صنف من قبل بعض الميليشيات على أنها مدن تدين بالولاء للنظام السابق وبناء على ذلك تم استهدافها بشكل مباشر وقد يكون مبالغ به في بعض الأحيان مثل مدينة تاورغا وسرت وسبها حيث تم استهدافهم وتهجير الكثير من سكانهم بعد الثورة من قبل بعض الميليشيات التي شاركت في الثورة. كما نجم عن الثورة الليبية كما من الأرامل والأيتام بسبب سقوط ضحايا خلال الثورة.

أما في ثورة اليمن والتي نسبيا لم تخلف وراءها كثيرا من الأثار الجانبية الاجتماعية، رغم وجود كثير من المشكلات الاجتماعية السابقة على الثورة في اليمن، إلا أنها أحدثت بشكل جزئي انقسامات أو احتقانات بين بعض القبائل أو داخل القبيلة نتيجة لمواقفهم من الثورة.

ويبدو أن الملف الأكثر تعقيدا في الثورات العربية هو الملف السوري، رغم عدم سقوط النظام السوري حتى الآن، حيث أن طول مدة الثورة وانتشارها على رقعة واسعة وحدتها في كثير من الأحيان قد خلف كثيرا من المشكلات الاجتماعية والتي تصل إلى حد الأزمات الإنسانية الحادة. فالثورة السورية نتج خلالها كثيرا من المشكلات التي سبق وأن ذكرناها في الثورات العربية الأخرى من انتشار السلاح وانعدام الأمن، نتيجة تدخل الجيش وقوات الأمن التي يسيطر عليها النظام في قتل المواطنين وتعذيبهم واعتقالهم بشكل منظم. كما أن هنالك استقطاب اجتماعي طائفي خلقه النظام بشكل أساسي عبر الترويج أنه يحمي الأقليات وأن تلك الأقليات مستهدفة خلال الثورة. ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في الثورة السورية التهجير الداخلي والخارجي حيث أنه بلغ عدد المهجرين إلى الآن ١٥٠ ألف لاجئ في الأردن وحوالي ١٠ آلاف في لبنان، وعشرات الآلاف في تركيا، وهناك لاجئين أيضا في العراق إلا أنه لا توجد احصاءات دقيقة، وذلك عدا عن التهجير الداخلي حيث أن عشرات الآلاف تركوا قراهم أو أحياءهم للنزوح إلى أماكن أخرى خوفا على حياتهم. كما أن ارتفاع أعداد القتلى والشهداء في الثورة السورية خلف الكثير من الأيتام والأرامل بلا معيل أو راعي، كما أن الأعمال الوحشية التي يقوم بها النظام ضد الشعب والتي شهدها وعانى منها فئات واسعة من المجتمع وبالذات الاطفال، وهو ما يخلق كثيرا من الأمراض النفسية والعصبية. وإن طول مدة الثورة السورية وقيام النظام باستنزاف كل موارد الدولة من أجل بقائه وهروب المستثمرين وانعدام السياحة وصعوبة التصدير أو استيراد ما تحتاجه المصانع، ساهم بشكل أساسي في تعميق مشكلتي البطالة والفقر في المجتمع السوري.

٥,٢ المشكلات الاقتصادية

يبدو أن دول الربيع العربي تتشابه في أكثر من توقها إلى الحرية، إذ إنها تتشابه أيضا في المشكلات الاقتصادية التي نتجت عن الثورات، وهذا الأمر يجعلنا نجمل المشكلات الاقتصادية في هذه الدول فيما يأتي:

- تدهور السياحة في الدول التي حصلت فيها الثورات العربية في كل من تونس ومصر واليمن وسورية، وبشكل جزئي ليبيا لأن اقتصادها يعتمد على النفط بشكل أساسي. حيث أن دول الربيع العربي تعتمد بدرجات متفاوتة على قطاع السياحة فهو يدر دخلا لا بأس به لهذه الدول، ويقوم بتشغيل قطاعات مختلفة وأعدادا كبيرة من القوى البشرية، وإن غياب الأمن يجعل السياحة محصورة في درجاتها الدنيا سواء الخارجية منها أو الداخلية.

- تراجع الاستثمارات، فمن المعروف أن أول ما يطلبه المستثمر هو الاستقرار والأمان، لأن انعدامهما أكبر طارد للمستثمرين سواء من داخل البلد أو خارجه، وهذا الأمان ينقسم إلى عدة أنواع منها الأمان الشخصي للمستثمر وللعاملين وللمباني والآلات من أي عمل تخريبي أو اضراب طويل أو ما شابه، وثاني نوع من أنواع الأمان هو الأمان التشريعي والقضائي ففي غياب وجود تشريعات واضحة ومحددة تشجع المستثمر على أن يقدم أمواله للاستثمار في الدولة وتكون هذه التشريعات ضامنة له ولأمواله، وثالث نوع من أنواع الأمان هو الأمان القضائي بمعنى وجود قضاء عادل ونزيه وسريع.

- تعطل الانتاج أو ما يقترب منه، في ظل الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة في دول الثورات العربية، تتعطل عملية الانتاج الصناعي حيث أنه هناك انخفاض في مستوى الدخل للمواطن وقد يكون هناك معوقات تضر بالإنتاج ناتجة عن ظروف المراحل الانتقالية للثورات، أو عدم توفر المواد الخام أو قطع الغيار نتيجة لصعوبة الاستيراد أو وجود حصار على الدولة. كما يواجه التصدير صعوبات بسبب وجود قرارات دولية معينة أو معوقات داخلية.

- استنزاف ميزانية الدولة وثرواتها لصالح النظام وحمايته بشكل غير مسبوق خلال الثورات، حيث أصبحت الأنظمة تصرف مبالغ خيالية لحشد الشبيحة والمرتزقة والبلطجية وشراء الأسلحة والذخيرة، والصرف غير المحدود على أجهزة المخابرات والإعلام سواء في الداخل أو الخارج، وتهريب الثروات خارج البلاد خلال الثورة، مما يزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية.

- انخفاض مستوى الدخل وانتشار البطالة، ويأتي هذا نتيجة لمجمل المشكلات السابقة، فالأضرار التي تلحق بعمليات الانتاج تنعكس على دخل المواطن وتؤدي إلى انخفاض قيمة العملة والمضاربة عليها، وأحيانا تزويرها كما حصل في سورية. فالأرقام التقديرية تشير إلى أن الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي خسرت ٢٠-٢٥% من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة واحدة[٨]،

[٨] أنظر اقتصاد الثورات، الجزيرة مباشر، قناة الجزيرة.

حيث تشير بعض التقارير إلى أن مصر خسرت خلال ٥ أشهر من ثورتها ٣٠ مليار دولار، وأن تونس تحتاج إلى ٢٥ مليارا خلال السنوات الخمس المقبلة لتتمكن من إعادة إنعاش الاقتصاد التونسي، في حين بلغت خسارة اليمن حوالي ٥ مليارات دولا حسب تصريحات حكومية، أما ليبيا فقد كان حجم الدمار فيها هائلا حيث بلغت الخسائر ٤٨٠ مليار دولار.[٩] وقد كانت معدلات التضخم عالية في كل من هذه الدول خلال عام ٢٠١١، كالآتي: اليمن ١٣%،مصر 11.5%،وسورية ٦%، وتونس ٤%، وليبيا ٣,٥%. كما تفاقمت مشكلة البطالة حيث تراوحت نسبة القادرين على العمل في هذه الدول خلال عام ٢٠١١ حوالي ٧٠%، في حين كانت نسبة التوظيف حوالي ٤٠%، مما يعني وجود ك هائل من العاطلين عن العمل. [١٠]

وزيادة على ما ذكر سابقا، نضيف بعض التفصيلات الخاصة بالشأن الليبي، فمن المعروف أن أغلب الدخل الليبي يقوم على تصدير النفط، وفي ظل الظروف الحالية التي تعيشها ليبيا بعد الثورة والتي لا تخلو من الفوضى السياسية والأمنية، فيبدو أنه من البعيد قيام قاعدة اقتصادية صناعية أو حتى خدمية بشكل فعلي. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها يؤثر في الاقتصاد الليبي بشكل مباشر، ويضر أحيانا بخطط التنمية. ولا نغفل قيام مجموعات مسلحة بين الفينة والأخرى بإغلاق مصافي النفط المهمة، مما يعطل الانتاج كما حدث في مصفاة الجدابية والبريقة حيث تم تعطيل تصدير ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا.

ولكن من المعروف أنه بعد استقرار الثورات وقيام نظام سياسي جديد ومستقر، ترتفع معدلات التنمية بشكل كبير نتيجة الثقة في النظام السياسي والاقتصادي والثقة بمكافحة الفساد وانتشار الروح الايجابية.

٥,٣ المشكلات السياسية

في بحث الشعوب على حريتها، وبعد أن نجحت الثورات العربية في أكثر من بلد، لم يتوقع أي مراقب سياسي أن تقوم يوتوبيا سياسية بشكل دراماتيكي، وإنما لا بد من وجود بعض الآثار الجانبية التي ترافق الثورات عبر الفترات الانتقالية وهو أمر طبيعي مرت به الثورات السابقة في التاريخ. ومن المشكلات السياسية التي ترافق الثورات العربية:

- انقسام القوى السياسية بشكل حاد إلى قوى ذات مرجعية إسلامية بشتى مشاربها، وقوى أخرى ليبرالية. وفي الحقيقة لم تكمن المشكلة تحديدا في هذا الانقسام فهو موجود تاريخيا، بل تكمن المشكلة في غياب حوار جاد وصحي سياسي ومجتمعي للوصول إلى حلول توافقية تستطيع أن تسير بالمجتمع والدولة بشكل آمن إلى الاستقرار.

---

[٩] برنامج حديث الثورة، قناة الجزيرة.

[١٠] أنظر اقتصاد الثورات، الجزيرة مباشر، قناة الجزيرة.

- ظهور نوع من الصراع السياسي بين مؤيدي الأنظمة السابقة والمنتفعين منها أو المنسجمين معها والمتعارف على تسميتهم ب(الفلول) من جهة، وبين من قاموا بالثورات ومن ايدوها في مراحل لاحقة، وهم ما يمكن تسميتهم ب(الثوريين). وكان الأجدى فور تقديم الطغمة الحاكمة السابقة إلى المحاكمة سواء في جرائم سياسية أو اقتصادية، أن يتم التمييز بين الطبقة الأساسية الفاسدة في أنظمة الحكم السابقة وبين من عمل في الدولة دون أن تكون يديه ملوثتان بالفساد أو القمع بشكل مباشر. ولكن الواقع أنه مازال هنالك مواقف حادة متبادلة بين الطرفين، مما يتسبب إذا استمر بإعاقة عمليات التنمية وبناء الدولة.

- التخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وقد أثير الموضوع إعلاميا بشكل كبير سواء من القوى العلمانية أو بعض القوى الليبرالية أو الأقليات الطائفية والدينية، أو حتى من الفئات المؤيدة للأنظمة السابقة والتي حاولت جاهدة التخويف من البديل الإسلامي حتى قبل سقوط الأنظمة، فقد كثر الحديث عن مفهوم الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية، ووضع الأقليات الدينية والطائفية في ظل حكم يسيطر عليه الإسلاميون، كما أثير موضوع المرأة وحقوقها وحرياتها، إضافة إلى إثارة ضجة في الأوساط الثقافية والفنية التي تشعر بالقلق حيال سياسة الإسلاميين تجاه الفن والثقافة. وإن الخطر على التيار الإسلامي المعتدل الذي وصل إلى السلطة في بعض دول الربيع العربي يأتي من جهتين، الأولى وهي الجهة الأساسية التي تتمثل ببعض القوى السياسية التي تتسم علاقاتها مع الإسلاميين بالعداء والخصومة وسبق أن ذكرنا هذه القوى، وفي جهة أخرى هنالك الإسلاميين المتطرفين الغاضبين على التيار الإسلامي المعتدل ويوجهون التهم إليهم بالتنازل عن المبادئ الأساسية في سبيل الوصول إلى الحكم، والإشكالية هنا أن هنالك من يجمع بينهم تحت مسمى عام وهو (الإسلاميين) دون التمييز بينهم، لذلك نجد أن هنالك بعض السلوكيات والحوادث التي تصدر عن إسلاميين متطرفين تلصق بالتيار الإسلامي عموما وعن قصد وذلك لأن هنالك الكثير من المتربصين بالتجربة الإسلامية في الحكم، وينشرون المخاوف عن احتمالية تشبث الإسلاميين بالحكم وعدم تسليم السلطة بعد الوصول إليها واستبدال الاستبداد السابق بما يسمونه (الاستبداد الديني)، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الدولي فهنالك توجس من قبل القوى الدولية من حكم الإسلاميين والكيفية التي سيتعاملون بها مع الملفات التي تتقاطع مباشرة مع مصالح الغرب في المنطقة، على سبيل المثال الالتزام بالمعاهدات الدولية مثل معاهدة كامب ديفيد في حالة مصر.

- تعطل العمليات السياسية بسبب الوضع الأمني غير المستقر الناتج عن انتشار السلاح في بلدان الربيع العربي.

- تأخر إعادة بناء المؤسسات وتبدو هذه المشكلة جلية أكثر في كل من ليبيا ومصر، وهي أكثر تعقيدا في ليبيا لأن القذافي لم يقوم ببناء مؤسسات حقيقية طوال فترة حكمه وإنما كان يركز جهوده على أمنه وأمن نظامه. وبالنسبة لمصر فيبدو أن الانقسام السياسي والتخبط القانوني أدى إلى تأخر بناء مؤسساتها الدستورية حيث تم حل مجلس الشعب المصري بعد أن انتخب، كما تم انتخاب

الرئيس بعد مخاض طويل وسجال سياسي عميق، ويبدو أن مصر بحاجة إلى إعادة هيكلة الكثير من مؤسساتها سواء الاقتصادية أو السياسية أو الإعلامية.

- تأخر استكمال اجراءات المرحلة ا لانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن، حيث نصت المبادرة الخليجية على اجراءات لاستكمال تسليم السلطة وبناء المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية للانتقال من مرحلة النظام السابق إلى مرحلة انتقالية يتم بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة، ولكن يبدو أن بقايا النظام السابق تعرقل اتمام اجراءات المرحلة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

- تهديد الوحدة الجغرافية للدولة الليبية، فقد برزت اشكالية مطالبة إقليم برقا(المنطقة الشرقية وعاصمتها بنغازي) بنظام فيدرالي يضمن لها تمثيل سياسي أوسع وتنمية اقتصادية أكبر عبر الحصول على المزيد من عائدات النفط وبالذات التي يتم استخراجها من الاقليم ذاته، حيث يستخرج منه أكثر من ٦٠% من نفط ليبيا، ويبدو أن هذه الإشكالية ستتفاقم في المرحلة المقبلة ما لم يتم احتواؤها.

٥,٤ المشكلات الأمنية والعسكرية

إن أول ما يحذر منه المستبدون عندما تثور عليهم الشعوب هو انعدام الأمن والفوضى، وكأن الشعب لابد أن يدفع ضريبة الأمن من كرامته وحرياته وحقوقه، إلا أن الشعوب عندما تثور تتخذ قرارا مسبقا بأن لا تستمع لما يقوله الدكتاتور بعدها. إلا أن هنالك بعض المشكلات الأمنية والعسكرية التي تنتج عن الثورة بالضرورة وتستمر لبعض الوقت لحين أن تستقر الثورة، وهو أمر متوقع في كل عمليات التغيير الدرماتيكية التي تمر فيها الشعوب، ومن المشكلات الأمنية والعسكرية التي رافقت ثورات الربيع العربي:

- ضعف الأمن الوطني لبلدان الربيع العربي: وتختلف حدة هذه المشكلة من بلد إلى آخر، فعندما يتغير النظام السياسي والعقيدة الامنية والعسكرية يظهر الاختلال الكبير والفوضى حيث تكون هذه البيئة خصبة لتدخل جهات خارجية وداخلية تعمل ضد الثورة ولضرب أهداف سياسية أو اقتصادية واستهداف الوحدة الوطنية، ومن هذه الجهات الخارجية (إسرائيل) فقد استشعرت في وقت مبكر الخطر الذي تشكله هذه الثورات على أمنها القومي وعلى وجودها في المنطقة، وكذلك أمريكيا وبعض الدول الغربية. وعلى الصعيد الداخلي هنالك فلول الأنظمة السابقة التي تخطط للقيام ب(ثورة مضادة) أو على أقل تقدير أن تفشل مساعي الثوار وتعيق تحقيق أهدافهم لأغراض انتقامية، ومما لا يمكن التغاضي عليه، هو أن هذه الفلول مازالت تمتلك قوة اقتصادية وإمكانيات تمكنها من إحداث الفوضى والتشويش على مسار الثورة.

- انتشار السلاح بين أيدي المواطنين: وهو ما يهدد الأمن بشكل مباشر ويزيد من نسبة الجريمة وأعمال الشغب، وانتشار ثقافة العنف في المجتمع، وهو ما يعيق إلى حد كبير تطور عمليات التنمية وتحقيق أهداف الثورة. وتظهر هذه المشكلة بشكل كبير في ليبيا حيث اصبحت ظاهرة وجود الأسلحة

بين ايدي الشبان وأحيانا اليافعين منظرا مألوفا في الشوارع الليبية، وما زالت مجموعات من الثوار في ليبيا متمسكة بالسلاح مدعية أن الوقت لم يحن بعد لتسليم السلاح، الأمر الذي يزيد من الأعباء على المجلس الانتقالي الليبي في محاولاته لدمج الثوار في مؤسسات الدولة وإخضاع السلاح للسيادة الوطنية. ولم تقتصر هذه الظاهرة على تهديد الامن في ليبيا، إنما امتدت إلى الجارتين تونس ومصر حيث يتم تهريب شحنات من الأسلحة عبر الحدود من ليبيا. وأما عن اليمن فالسلاح كان منتشرا بأيدي المواطنين حتى قبل الثورة، ولم تكن الثورة اليمنية عاملا في هذه الظاهرة. إلا أن سورية يعد الآن البلد الأكثر اضطرابا من الناحية الأمنية إذ أن كثيرا من المحللين والسياسيين يؤكدون على دخول سورية إلى مرحلة من الحرب الأهلية بين الثوار وكل من يدعمهم والنظام وكل من يقف معه إضافة إلى المكون الطائفي\المناطقي الذي يمثل عاملا مهما في الاصطفاف خلف هذه الجهة أو تلك، فالحياد أصبح صعبا في مرحلة بلغ فيها النظام السوري أعلى درجات الوحشية والقمع.

- ظهور بعض الجماعات المتطرفة التي تستغل الحرية التي جاءت بها الثورات للقيام ببعض الأعمال التخريبية والتي تعبر عن أفكار متطرفة أو نزعات تدميرية لديهم، فالثورة كما رفعت الغطاء عن الفئات المضطهدة والتيارات الفكرية المكبوتة، فهي أيضا أفسحت المجال عن غير قصد لتلك الجماعات المتطرفة أن تعبر عن تطرفها، ولكن رغم أن هنالك خطر من هذا التطرف في هذه المرحلة إلا أن التعبير عنه قد يكون سببا مهما في تخفيف حدة هذا التطرف وإيجاد فرص أكثر للتفاعل مع تلك الجماعات واحتوائها في السياق العام للمجتمع، فالإقصاء والعزل والتهميش لا يفيد إلا في توليد التطرف من جديد.

- حالة الارتباك التي تمر فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية وعناصرها الذين اعتادوا لفترات طويلة على التعامل مع نمط معين من الأنظمة الدكتاتورية التي كانت تطلق يد الأمن لقمع المواطنين وتمنحهم في حالات كثيرة صلاحيات غير محدودة دون أن يكون هنالك رقابة على هذه الأجهزة. ولكن بعد الثورات أصبحت هذه المؤسسات مرتبكة ومضطربة فهي أولا أصبحت تتعامل مع أنظمة أتت بها الثورة وانتخبها الشعب الذين كانت إحدى أهم مطالبهم تحجيم صلاحيات الأمن والحد من الممارسات غير الإنسانية التي يقوم بها عناصر الأمن ضد المواطنين، لذلك فالمؤسسات الأمنية في دول الربيع العربي بحاجة إلى إعادة تأهيل من أجل التكيف مع الوضع الجديد سواء في التعامل مع النظام السياسي الجديد أو في التعامل مع المواطنين (الجدد) ايضا الذين لن يسكتوا على تجاوزات الأمن بعد أن كسروا حاجز الخوف.

- علاقة العسكر بالنظام السياسي الجديد: فقد تباينت علاقات المؤسسة العسكرية بأنظمة الحكم بعد الثورات في دول الربيع العربي فمنها من لم يدخل في إشكال حقيقي مع الأنظمة السياسية بعد الثورات وتماهى معها مثل تونس حيث أن المؤسسة العسكرية التزمت منذ البدء بأن يكون عملها عسكري بحت ولم تتدخل أبدا بالجانب السياسي وإن تدخلت أمنيا لحماية المدن والمنشآت الحكومية والمصالح الخاصة. أما في مصر فيبدو الوضع مختلف تماما لأن العسكر هم من

تولوا زمام الأمور بعد سقوط مبارك وأصبحوا هم السلطة الحاكمة سياسيا أيضا، ومع ارتباك رسم الشكل السياسي الجديد للدولة وإعادة بناء المؤسسات زاد الاحتقان بين الثوار والمؤسسة العسكرية خصوصا بعد ارتكابها بعض الأخطاء وتعالت بعض الأصوات بأن الجيش لم يعد حام للثورة وساد الاعتقاد أن الجيش يحاول الانقلاب على الثورة، وهناك من شعر أن المؤسسة العسكرية تريد الاستئثار بالسلطة وأنها تؤخر الاستحقاقات السياسية والقانونية وتتدخل فيها مثل كتابة الدستور وانتخابات مجلس الشعب وانتخابات الرئاسة حتى بعد انتخاب مجلس الشعب الذي تم حله بقرار يبدو للبعض أنه مشكوك فيه قانونيا، وبعد انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيسا للدولة بدا جليا أنه هناك مراوغة من السلطة العسكرية لتسليم السلطة بتاريخ ٣٠\٦\٢٠١٢ كما وعد، حيث أنه مازال يحتفظ لنفسه بالسلطة التشريعية وهو الأمر المنافي لكل التزاماته السابقة، وهنالك من المراقبين من يعتقد أن هناك ترتيبات بين فلول النظام السابق والمؤسسة العسكرية للتضييق على الرئيس المنتخب محمد مرسي والقوى الثورية حتى لا تستكمل أهداف الثورة. أما في اليمن، فبعد أن تنحي الرئيس صالح بعد طول مراوغة استجابة للمبادرة الخليجية تحت ضغط القوى الثورية في الشارع اليمني ليستلم نائبه منصور هادي السلطة لفترة انتقالية، لكن يبدو أن الرئيس فقط من تنحى وبقيت مقاليد الحكم وبالذات العسكرية منها بأيدي أقربائه ومحاسبيه ويبدو منصور هادي غير مسيطر تماما على العسكر فعلى سبيل المثال رفض شقيق صالح أمر إقالته من قبل منصور هادي وسيطر على المطار عدة أيام في حالة من التمرد ثم قبل بها نظريا، ومازال الوضع ملتبس في الجيش حول من يسيطر فعليا عليه ويبدو أن هناك انقسامات في قطاعات الجيش حيث يسيطر في جزء منها فلول النظام السابق وفي جزء آخر يسيطر أنصار الثورة، وإن كانت القوى الثورية تحاول حسم الموضوع لصالحها ولكن يبدو أن الموضوع سيبقى لبعض الوقت دون حسم كامل. وفي الحالة الليبية فالأمر مختلف تماما، حيث أن نظام القذافي لم يبني مؤسسة عسكرية منظمة واقام عوضا عنها وحدات أمنية لحمايته وحماية نظامه وتتبع له شخصيا ولم يبني جيشا بعقيدة عسكرية هدفها الدفاع عن الدولة، لذا قام الثوار بتأليف ميليشيات لحماية مدنهم وأحيائهم وأحيانا تجاوزوا على الأملاك الخاصة والعامة ورفض الكثير منهم تسليم سلاحها للسلطة السياسية الجديدة بحجة أن النظام مازال هشا، وإن كان الكثيرون يأملون أن يتم تسليم السلاح للدولة والاندماج في مؤسساتها بعد أن تم انتخاب ممثلين للشعب لاستكمال بناء مؤسسات الدولة. أما في الثورة السورية فالوضع معقد رغم وجود جيش قوي منظم مسلح إلا أنه أخل في التزاماته في الدفاع عن الشعب السوري وانخرط في قمع الثورة وحماية النظام الأسدي الدكتاتوري، إلا أنه ظهرت الكثير من الانشقاقات داخل الجيش التي لم ترضى عن علاقة الجيش بالنظام وسلوكه تجاه الشعب، ويبدو أن النظام السياسي بعد نجاح الثورة قريبا إن شاء الله، سيواجه مشكلة حقيقية في علاقته مع الجيش حيث أن هذا الجيش تأسس ليكون ذراعا للنظام الأسدي ومبني على أساس طائفي يسوده الفساد.

٥,٥ مشكلات البيئة والصحة

هنالك عدد من المشكلات البيئية والصحية التي رافقت حدوث الثورات العربية، ومن هذه المشكلات:

- تراكم النفايات نتيجة للتجمعات البشرية الكبيرة التي كانت تقوم بالاحتجاجات والمظاهرات في الأماكن العامة، لأن الأماكن العامة مثل الشوارع والساحات الكبيرة غير مجهزة لاحتواء ذلك الكم الهائل من الجماهير التي كانت تتجمع ولفترات طويلة كأن تنام وتستقر في تلك الأماكن فالناس لا بد أن تأكل وتشرب وتحتاج استخدام دورات المياه. وإن تراكم النفايات والفضلات بالضرورة سيضر بالبيئة ويساهم في انتشار الأوبئة في تلك الأماكن. وإن هذه المشكلة كانت أكثر حدة في كل من مصر واليمن نظرا لأن الجماهير بقيت لفترات طويلة سواء في ميدان التحرير أو في ساحات التغيير في اليمن.

- تراجع مستوى الرعاية الصحية وعدم توفر المرافق الصحية من مياه صالحة للشرب أو حمامات وعدم وجود رعاية طبية كافية، وهي مشكلة خاصة بالثورة السورية بسبب الكم الكبير من النازحين واللاجئين الذين لم يجدوا مخيمات مؤهلة بشكل جيد، والذين يعانون من ظروف معيشية صعبة يضطر معها البعض للانتظار في الأماكن العامة والشوارع لحين العثور على مكان له في إحدى المخيمات أو البيوت التي تستقبل اللاجئين في الدول الأخرى.

- تدمير بعض المستشفيات في بلدان الثورة التي تعرضت لحرب مثل ليبيا وسورية، وهو الأمر الذي تتدهور معه الخدمات الطبية في الأماكن التي دمرت فيها المستشفيات نتيجة للقصف العشوائي أو لاستهداف أحد داخل المستشفيات، مما أدى في بعض الحالات إلى تدمير البنى التحتية وعدم قدرتها على استقبال المرضى.

- المعاناة النفسية بسبب ظروف الحرب والترويع الذي تعرض له الثوار أو المواطنين العاديين خلال الثورات، وعلى الأخص في ليبيا التي شهدت حربا، وبشكل أكثر استفحالا وخطرا في سورية التي مازالت الثورة فيها مستمرة لإسقاط النظام ومازال النظام يدير آلته العسكرية والأمنية لترهيب الشعب وقمعه، وهو الأمر الذي يخلف وراءه كثيرا من الامراض النفسية التي تختلف في حدتها وفي طبيعتها وفي مدى استمرارها.

- التلوث البيئي الناجم عن ظروف الحرب التي تعرضت لها بعض بلدان الربيع العربي مثل ليبيا وسورية إلى الآن، حيث أن هنالك آثارا سلبية للحرب على البيئة لا يستطيع الثوار الحد منها في مرحلة المواجهة.

- ترهل مؤسسات الدولة بشكل عام في دول الثورات وبالذات في سورية وليبيا، حيث لا تستطيع المؤسسات المعنية بالصحة والبيئة سواء في المستشفيات أو إدارة المياه أو جمع النفايات وتدويرها، والصرف الصحي، من القيام بمسؤولياتها بالدرجة المطلوبة. لذا نجد أن سورية وليبيا هي الاكثر تضررا من الناحية البيئية والصحية وذلك لتهدم مدن بأكملها في ليبيا (تاورغا) التي هدمت بالكامل

وتم إسكان أهلها في مخيمات، ومدينة (سرت) التي كانت معقل القذافي لآخر لحظة. ومدينة حمص في سورية التي تهدمت فيها الكثير من الأحياء وهجر أهلها، وتتعرض قراها بشكل دوري للهجوم مما يضطر أعدادا كبيرة من سكانها للنزوح حتى وإن كانوا دون رعاية طبية ومياه ودورات مياه.

٥,٦ مشكلات ومعيقات البناء والتنمية[١١]

يردد الكثير من المتخصصين الاقتصاديين والسياسيين أن مستقبل ثورات الربيع العربي يعتمد بشكل أساسي على مستقبل التنمية العربية، ذلك لما للتنمية من ارتباط وثيق بالديمقراطية فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، إلا أن هنالك عدد من المشكلات التي رافقت الثورات العربية تعيق التنمية سواء على مستوى العامل الزمني أو على مستوى كفاءة العمليات التنموية، وسواء التنمية البشرية على مستوى الفرد أو على مستوى المرافق والخدمات والاستثمارات، وسبق أن تعرضنا لكثير منها في البنود السابقة، ولكننا سنجمل هذه المشكلات بما يأتي:

- عدم توفر الاستقرار السياسي سواء خلال الثورة أو بعد نجاحها، فالمناخ السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في التنمية لما سبق أن ذكرنا من علاقة ارتباطية واعتمادية بين الديمقراطية والتنمية.

- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي، وهي من المشكلات التي كانت موجودة قبل الثورة إلا أنها باتت أكثر وضوحها واستفحالا بعد قيام الثورات، فالأولوية للاستقرار السياسي والأمني قبل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي لا يتحقق بالضرورة بعدم تحققهما.

- الاضطرابات الأمنية والتي باتت أحد المشكلات المؤرقة في دول الربيع العربي، وتتباين في حدتها بحيث تصل إلى أشدها في سورية التي مازالت الثورة مستمرة لإسقاط النظام الأسدي المستبد، وتشكل ظاهرة مقلقة جدا في ليبيا حيث السلاح المنفلت الخارج عن سيطرة الدولة.

- البطيء في تطبيق الإصلاحات في المجالات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث ظروف المراحل الانتقالية للثورات العربية جعلت العمليات التنموية تتراجع.

- تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة، والخسائر الهائلة التي تكبدتها دول الربيع العربي، حيث بلغت حجم الخسائر ٨٠٠ مليار دولار.

- أصبحت دول الربيع العربي بلدان طاردة للاستثمارات أو على أقل تقدير غير جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، بسبب ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها.

- توقف السياحة في دول تعتمد ميزانيتها بشكل كبير على السياحة مثل مصر وتونس وسورية.

- عدم توفر مخصصات في دول الربيع العربي(باستثناء ليبيا) لإعادة الإعمار الذي يحتاج إلى مبالغ طائلة.

---

[١١] بالاستفادة من(سميح مسعود، التنمية العربية في ظل الربيع العربي، مركز الرأي للدراسات).

- البطيء في سن القوانين والتشريعات التي تضمن قيام العملية التنموية وتطورها مع ضمان حقوق جميع الأطراف في العملية التنموية وبالذات المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

- ترقب الدول والجهات المانحة والمقرضة في العالم لحين تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والتشريعي في دول الثورات العربية، لكي تبدأ مرة أخرى التعامل مع هذه الدول. فمثلا لم يقبل صندوق النقد الدولي إقراض مصر حوالي ٢ مليار دولار إلى حين الانتهاء من انتخاب رئيس الجمهورية بشكل سلس وهادئ.

٥,٧ جمع سلاح الثوار، القضاء ومحاكمة أعداء الثورة، القضاء واعداد واعتماد الدستور:

جمع سلاح الثوار: إن هذه المشكلة موجودة في البلاد التي رافقت الثورة السلمية فيها كفاح مسلح وهي كل من ليبيا وسورية، إلا أن سورية لم تدخل مرحلة التفكير في جمع سلاح الثوار، بل على العكس فإن الجهود الداعمة للثورة في هذه الأيام أغلبها تفكر في الطريقة المثلى لإيصال السلاح للثوار كي يستطيعوا مقاومة الجيش النظامي والدفاع عن أنفسهم وعن الشعب السوري والقيام بعمليات عسكرية نوعية تساعد في تسريع إسقاط نظام الأسد، ولكن بعد نجاح الثورة السورية قريبا إن شاء الله ستكون الحاجة ملحة للقيام بخطوات عملية سريعة لجمع سلاح الثوار حتى لا يؤدي انتشار السلاح إلى عواقب وخيمة وينتشر العنف.

أما ليبيا فهي الآن تواجه مشكلة جمع سلاح الثوار بشكل عميق، إذ تعتبر من أهم تحديات المرحلة الانتقالية، فكميات السلاح المنتشرة في ليبيا الآن تقلق العديد من الجهات الإقليمية والدولية والجوار، فقد تدفقت كميات هائلة من السلاح إلى ليبيا خلال الثورة من عدة دول إضافة إلى أن القذافي فتح مخازن الأسلحة للشعب بذريعة مواجهة الناتو وما أسماهم القذافي حينها ب(الخونة). وبعد نجاح الثورة، تكونت ميليشيات مسلحة رفضت أن تفكك نفسها، وكان جزءا من تلك الميليشيات من أنصار القذافي وجزاء من الثوار أنفسهم، ومما يمكنا من تقدير حجم المشكلة في ليبيا هو أن تقرير مجموعات الأزمات الدولية يقدر عدد المسلحين في ليبيا ب١٢٥ ألف مسلح، في حين نجد أن الأرقام التي قبلت أن تتعاون مع المجلس الانتقالي وتسلم سلاحها قد لا تتجاوز ٢٠ ألف. ويعزي البعض عدم تسليم السلاح إلى أزمة الثقة بين تلك الميليشيات والمجلس الانتقالي، وإلى أن السلطة في ليبيا الآن لا تمتلك عناصر القوة، إضافة إلى عامل أساسي وهو ضعف المؤسسة العسكرية في ليبيا أو عدم وجودها بشكل أدق، كما أن هنالك بعض الجهات المستفيدة من حالة السيولة وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا لأنه يسهل من تنفيذ عمليات تهريب عبر الحدود، وانتشار تجارة الأسلحة. [١٢]

---

[١٢] التحديات الأمنية في ليبيا، برنامج حديث الثورة، الجزيرة.

محاكمة أعداء الثورة:

عادة تكون محاكمة أعداء الثورة عندما تستقر الثورات ويستتب لها الأمر في إدارة البلاد، وفي الثورات العربية يبرز السؤال عن كيفية محاكمة رموز النظام السابق وأعداء الثورة، وهل يجب إقامة محاكم ثورية لمحاكمتهم أمامها، أم محاكم مدنية، ولكلتا الطريقتين إيجابيات وسلبيات، فإذا تمت محاكمتهم أمام محاكم ثورية فهذا يعني سرعة الفصل في القضايا وسرعة أخذ حق دماء الشهداء والتضحيات التي تكبدها الشعب، وعدم إفلات أي من رموز النظام السابق وأعداء الثورة من العقاب، ولكن من سلبيات هذا النوع من المحاكمات أنه لا يعترف بها دوليا ولا تقدم مساعدة قانونية للمتهمين في محاولة تبرئة أنفسهم وعادة تكون هذه المحاكمات نهائية غير قابلة للطعن، والأهم أن هذه المحاكمات لا تعتمد دوليا عند إدانة شخص متهم بالفساد وسرقة أموال الدولة وتهريبها للخارج، أو عندما يدان شخص مقيم في الخارج إذا لا يتم تسليمه. وبالنسبة للمحاكم المدنية فأهم سلبياتها أنه يسهل التلاعب بالأدلة وإخفاؤها عندما تكون نفس الجهة المتهمة لديها القدرة على إخفاء الأدلة، كما تعد الاجراءات بطيئة في المحاكم المدنية.

في مصر مثلا نادى الكثيرون بضرورة محاكمة مبارك ورموز نظامه أمام محاكم ثورية لأن النظام السابق مازال يملك نفوذ في وزارة الداخلية حيث أن النائب العام أثناء محاكمة حبيب العدلي وزير الداخلية السابق المجرم أعلن أن وزارة الداخلية لم تتعاون في تقديم ما لديها من مستندات وأفلام مسجلة التي تتضمن ما حدث في ميدان التحرير خلال الثورة. فالمحاكمات التي تمت لمبارك ورموز نظامه جرت أمام محاكم مدنية، وقد تمت تبرئة الكثير من مساعدي حبيب العدلي لعدم وجود أدلة ملموسة، حيث أن وزارة الداخلية هي المنوطة بتقديم هذا النوع من الأدلة إلا أنها لم تقدم ما لديها، فقد تكون أتلفتها أو أخفتها.

أما في ليبيا فقد كان هنالك تخبط، هل يحب محاكمة سيف الإسلام القذافي ورموز النظام السابق أمام محاكم ثورية أم مدنية، لكن بدأت الاجراءات في ليبيا بمحاكمتهم أمام محاكم مدنية ولكن يجدر الإشارة أن التقارير الدولية تتحدث عن قيام بعض الميليشيات الثورية باحتجاز رموز من النظام السابق ومرتزقته وبعض جنود قواته الأمنية التي تقدر أعدادهم ب ٥ الاف شخص، لم يتم توجيه أي اتهامات لهم، وفي حالات كثيرة تكون أماكن احتجازهم وظروفه مجهولة.

وفي اليمن فمن المعروف أن الثورة لم تسقط النظام تماما، حيث أن كثيرا من رموزه مازالت في أعلى مراكز صنع القرار في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ولكن القوى الثورية مازالت تضغط باتجاه استكمال أهداف الثورة وتقديم أعداء الثورة إلى القضاء. أما تونس فيبدو وضعها أكثر هدوء حيث أنه هنالك ضبابية في محاكمة رموز النظام السابق وهنالك من يعتقد أن النظام الجديد في تونس قد رضي بخروج بن علي إلى السعودية وأنه يحاول استرجاعه، ولكنه لم يفلح حتى الآن، رغم انه قد تم إصدار حكما غيابيا من قبل محكمة تونسية بالسجن المؤبد على الرئيس

السابق زين العابدين بن علي وأيضا أحكاما بالسجن على ٤٠ مسئولا في النظام التونسي السابق، تتراوح بين ٥ و٢٠ عاما في قضية قتل المتظاهرين في الثورة[١٣]، وفي الثورة السورية فمن المبكر الحديث عن محاكمة النظام الأسدي، ولكن لا يكف الثوار عن الحديث عن المصالحة الوطنية التي تشكل أحد أكبر أهدافهم خصوصا مع اولئك الذين لم تتلطخ ايديهم بدماء الشعب السوري، ولم ينهبوا خيراته، ولكن هنالك فئة من النظام الأسدي متورطة إلى حد كبير في الفساد وفي قمع وإرهاب الشعب لابد أن تقدم إلى المحاكمة فور نجاح الثورة إن شاء الله.

القضاء وإعداد واعتماد الدستور:

مجمل دول الربيع العربي ومجمل الدولة العربية بحاجة إلى إصلاح قضائي تختلف درجته من دولة إلى أخرى، لكن في دول الربيع العربي يبدو أن الحاجة أشد بحكم قيام ثورات فيها تدعو للعدالة والحرية، وهذه الدول بحاجة إلى إصلاح قضائي وبحاجة إلى رفده بالكوادر المدربة والمؤهلة، وما يلزم من بناء محاكم جديدة ووسائل تساعد القاضي في عمله. ولكن لا يمكن للقضاء أن يعمل بشكل جيد دون وجود أبو القوانين(الدستور) لأن الدستور هو الذي يحدد شكل الدولة، والسلطات الموجودة فيها، وآلية الفصل بين السلطات وحقوق وواجبات كل المواطنين من الرئيس فما دونه. وعندما قامت الثورات في دول الربيع العربي كانت الحاجة ملحة لكتابة دساتير جديدة تنسجم مع المرحلة الجديدة، ولا تعطي صلاحيات للرئيس تجعله يتغول على الشعب، وتحصن حقوق المواطن من أي تجاوزات وتقيم نوعا من التوازن بين الاتجاهات السياسية والاجتماعية في كل بلد. وفي العادة يكتب الدستور بعد الثورات بأن تجتمع القوى الوطنية والمؤثرة وتنتخب مباشرة لجنة لصياغة الدستور أو أن يتم أولا انتخاب برلمان ينتخب هذا البرلمان لجنة من داخله أو خارجه لصياغة الدستور ويجب أن يكون كل أطياف المجتمع ممثلة في هذه اللجنة من أديان وطوائف متنوعة وقوى سياسية مختلفة وأحزاب ونقابات ومفكرين ودستوريين، وغالبا تخضع عملية كتابة الدستور إلى نوع من التوازنات والأخذ والرد، ويراعى فيها ثقل الاتجاهات والأحزاب، لكنهم يجب أن يجمعوا على العدالة الاجتماعية والحرية الشخصية ضمن ثقافة وأديان كل مجتمع. ويمكن أن تطول عملية كتابة الدستور، ويجب أن تكون نصوص الدستور بشكل عام مجردة وعامة غير تفصيلية لكي تستطيع أن تواجه المتغيرات لأن كتابة الدستور لا تحدث خلال فترات متقاربة. ويجب أن تراعى في الدستور حقوق الأقليات سواء كانت دينية أو قومية أو طائفية، كما يجب أن يحدد الدستور آليات تعديل بعض نصوصه بحيث يكون جاهزا لاستيعاب أي متغير يطرأ مع مراعاة أن لا يكون هذا التغيير سهلا لدرجة تمكن أي عدد بسيط من أعضاء البرلمان أو أي نسبة بسيطة لاستفتاء شعبي من تغيير نصوصه بما يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية، وفي المقابل يجب أن لا تكون عملية

---

[١٣] أنظر http://www.masrawy.com/news/mideast/general/2012/july/19/5198043.aspx

تغيير نصوصه صعبة إلى حد عرقلة آليات تعديل النصوص بحيث يكون دستورا متخلفا لا يتماشى مع مستجدات العصر، ومتطلبات الشعوب.

٥,٨ إمكانيةالاستفادة من تجارب الثورات العربية الأخرى في الثورة السورية

إن ثورات الربيع العربي التي سبقت الثورة السورية لم تمر بالمرحلة التي تمر بها الثورة السورية الآن، فثورات كل من مصر وتونس واليمن لم يرافقها كفاح مسلح، وحتى ليبيا التي شهدت حربا بين القذافي وأعوانه والقوى الثورية بمساندة الناتو لم تكن فيها المعطيات مشابهة للحالة السورية الآن، فالشعب السوري الذي يخوض الثورة بشقيها السلمي والمسلح ما زال يخوض المعركة وحده ضد نظام مستبد يستقوي بتحالفات إقليمية ودولية ويستند على منظومة أمنية في غاية القمع والوحشية. ونجد أن هنالك خصوصية للحالة السورية عن غيرها تجعل إمكانية الاستفادة من دروس الثورات الأخرى محدودة في هذه المرحلة من الثورة، ولكن من المؤكد أنه بعد نجاح الثورة وسقوط النظام السوري الأسدي الذي أصبح وشيكا بعد يوم ١٨-٧-٢٠٢١ الذي حدث فيه تفجير دمشق وقتل عدد من أعمدة النظام في سورية، تستطيع الثورة السورية أن تستفيد من تجارب الثورات التي سبقتها وتتبادل معها الخبرات في إعادة تأهيل مؤسسات الدولة، وفي تسيير العملية الانتقالية، وبناء الوجه الجديد للسياسة في سورية، وإجراء التعديلات الدستورية التي تضمن إرساء أسس الديمقراطية والمدنية في حكم سورية. كما يمكن للثورة السورية الاستفادة من تجارب الثورات التي سبقتها في الوصول إلى صيغة معقولة لإدارة القوى السياسية المتنوعة في سورية والتي من المحتمل لها أن تتنافس وتظهر ميولا غير تعاونية تجاه بعضها البعض الأمر الذي من الممكن استشرافه بناء على الانقسامات في المعارضة السورية قبل سقوط النظام والتي من المفترض أنها بأمس الحاجة إلى اللحمة والاتحاد ضد النظام القمعي، فكيف إذا بعد زوال ذلك النظام.

كما أن الثورة السورية بحاجة إلى النظر في تجربة الثورات الأخرى للاستفادة منها في موضوع الكيفية الأمثل في التعامل مع الاضطرابات الأمنية التي من المتوقع لها أن تكون إحدى التحديات الأساسية بعد سقوط النظام، وفي هذا الشأن يمكنها أن تستفيد أكثر من تجربة ليبيا التي مازالت حتى الآن تعاني من انتشار السلاح وعدم سيطرة الدولة على المسلحين، فسورية بعد سقوط النظام ستكون مليئة بالسلاح غير المسيطر عليه سواء الأسلحة التي انتشرت بين مؤيدي النظام أو التسليح الذي حدث للثوار والأهالي الداعمين للثورة.

سادسا: خصوصية الحالة السورية (الجيش العقائدي، الأمن، الطائفية والنظام، حزب البعث القائد)

رغم أن البلاد العربية متقاربة من حيث الثقافة والخلفية الحضارية والديموغرافية، إلا أن الثورات العربية الأخيرة لم تأخذ المسار نفسه مع وجود تشابه في بعض السلوك الشعبي أو على المستوى الأنظمة الدكتاتورية. ولكن الثورة السورية تختلف عن سابقاتها في كثير من المعطيات والظروف المتعلقة بطبيعة النظام الأسدي الدكتاتوري وسياسته في بناء وتمكين نفسه في السلطة، ومن هذه الأمور التي تختص فيها الحالة السورية عن غيرها:

أولا، الجيش العقائدي:

من المعروف عن الجيوش العقائدية أنها تعكس دكتاتورية فئة ما تتبنى ايديولوجيا معينة، تحاول نشرها وتطبيقها من خلال هيكلة مؤسسات الدولة بما يتماشى مع تحقيق أهداف هذه الايدلوجية، وفي حالة سورية فقد قام حزب البعث عندما تسلم السلطة ١٩٦٣ بإعادة هيكلة الجيش السوري وتحويله من جيش وطني يحمل عقيدة تنتمي لكافة مكونات وأطياف الشعب السوري، إلى جيش عقائدي متشبع بالولاء للبعث، وبعد أن استتب الأمر للعلوين من الحزب قام حافظ الأسد بإضافة المكون الطائفي العلوي لعقيدة الجيش وذلك من خلال تنصيب العلويين في أعلى المراتب وجعل قيادة الجيش الفعلية بيدهم، الأمر الذي حول الجيش من مؤسسة مستقلة تحمي الوطن والشعب إلى مؤسسة تدين بالولاء الكامل للنظام السوري بعقيدته البعثية وانتماءه الطائفي العلوي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الأسدي شوه القيم والمبادئ التي قام عليها حزب البعث وأصبح يتاجر بالعروبة والقضية الفلسطينية من أجل البقاء في الحكم، لذلك أصبح الجيش لا ينتمي لأفكار ومبادئ وإنما لعصابة وعائلة أسدية تديره حسب مصالحها.

وقد ظهرت هذه الخصوصية للجيش السوري النظامي في الثورة السورية حيث رأينا كيف أن الجيش في الثورات العربية السابقة قد انحاز للثورة وأدى مهمته الوطنية في كل من تونس ومصر، وفي اليمن حيث انضم كثير من أفراد الجيش إلى الثورة وقاموا بواجبهم الوطني في حماية الشعب رغم وجود نفوذ لعائلة الرئيس اليمني السابق في صفوف الجيش، وفي الثورة الليبية لم تكن هنالك مؤسسة للجيش فالقذافي كان يعتمد على ميليشيات ولم يؤسس جيش سواء عقائديا أم وطنيا. أما في سورية فقد استخدم النظام الجيش بشكل ممنهج في قمع وقتل وتعذيب المواطنين السوريين حتى قبل أن تبدأ الثورة في التسلح، فقد كانوا يستهدفون مواطنين عل يقومون بالتظاهر والثورة السلمية، وقد تأخرت الانشقاقات في الجيش وكانت محدودة في الأشهر الأولى، ثم توالت بعد أن تجاوز النظام في جرائمه وفي ارتكاب المجازر الجماعية المروعة، وقد ازدادت بشكل كبير بعد حادثة تفجير مبنى الأمن القومي في دمشق في ١٩-٧-٢٠١٢ حيث قتل عدد من القيادات الأمنية العليا،إلا

أن قوات النخبة التي يعتمد عليها النظام بشكل أساسي مازالت متماسكة، وهي الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والوحدات الخاصة وأجهزة الأمن الرئيسية الأربعة.

ثانيا: الأمن:

يعد النظام السوري نظاما قائما على القبضة الأمنية، لذلك فقد اعتنى هذا النظام منذ أيام الأسد الأب بتأسيس هذه الأجهزة بطريقة تضمن ولاءها للنظام وذلك بتعيين كبرى القيادات الأمنية من الطائفة والحزب، ومنحهم صلاحيات غير محدودة مع توجيهات بقمع اية توجهات فردية أو جماعية معارضة للنظام، وبذلك تحولت الأجهزة الأمنية السورية إلى مافيات تغولت في المجتمع السوري حيث لها اياد وعيون في كل بيت. وأصبح يضرب المثل في وحشية هذه المؤسسات وعناصرها، وفي عنجهيتها وإذلالها للمواطنين حيث لا أحد يستطيع محاسبة هذه الأجهزة أو مقاضاتها بسبب سلوكها اللاإنساني، لأنها مدعومة على أعلى المستويات.

وتقسم أجهزة الأمن في سورية إلى أربعة أجهزة أمنية ترسخت سيطرتها في عهد حافظ الأسد واستمرت إلى الآن، وتمتاز هذه الأجهزة باستقلاليتها إذ أن كل منها له قيادته واختصاصه وهيمنته، وهي جهاز أمن الدولة الذي يسمى أيضا إدارة المخابرات العامة ويتبع رسميا لوزارة الداخلية، وجهاز الأمن العسكري الذي يعد من أقوى الأجهزة الأمنية في سورية، وجهاز الأمن السياسي وهو بمثابة بنك المعلومات بالنسبة للنظام السوري، ويعتبر عمله أقرب إلى الإداري منه إلى الميداني، وله انتشار واسع عبر المحافظات السورية، لوزارة الداخلية، والرابع هو جهاز المخابرات الجوية الذي كانت مهمة الجهاز توفير الحماية لسلاح الجو السوري وحماية طائرة الرئيس وأمنه عندما يكون خارج سورية، ثم تطورت فيما بعد حتى تحول إلى إحدى الإدارات الهامة جدا التي تتبع رئاسة الأركان في الجيش السوري.[١٤]

ويتولى الإشراف على هذه الأجهزة مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث، وتبلغ أعداد الموظفين بالأجهزة الأمنية السورية المختلفة بلغت ٦٥,٠٠٠ من الموظفين دواما كاملا، يضاف إليها عدة مئات من الألوف ممن يعملون بدوام جزئي، وحسب هذه الأرقام فإن هنالك رجل مخابرات لكل ١٥٣ مواطن سوري تجاوز ال١٥ عام، وهي من أعلى النسب في العالم.[١٥]

ومن المعروف عن الأجهزة الأمنية في سورية أنها تتمتع باستقلالية عالية، وكلها مسلطة فوق رقاب الشعب السوري، وكما فعل النظام في هيكلة الجيش فإنه يفعل الأمر ذاته مع الأمن فكبار القادة الامنيين من العلويين وممن لديهم ولاء للنظام وللبعث بشكل مباشر، ولم يترك الموضوع للتوجهات والولاء فحسب بل أن الرقابة على هذه الاجهزة منوطة بمكتب الأمن القومي التابع للقيادة

---

[١٤] أنظر غسان مسعود، ٤ أجهزة أمنية (متفرعة) تحكم سورية، جريدة القبس، العدد ١٣٧١٩، ٧ أغسطس ٢٠١١ وأنظر رضوان زيادة، من أجل تحولاً من نحو الديمقراطية في سورية

[١٥] أنظر سنوات الخوف، ص ٢٠

القطرية لحزب البعث، فالتوليفة التي تشمل كل من البعث والطائفة العلوية وأصحاب الولاء المطلق لهم تجدها حاضرة في كل مؤسسات الدولة في سورية، الأمر الذي لا نجده في غيرها من الدول بهذا الوضوح وهذه المنهجية الثابتة منذ عدة عقود.

ثالثا، الطائفية:

لم تكن الأنظمة التي سقطت في الثورات السابقة تستند إلى مكون طائفي أو تعتمد على دعم أحد الأديان أو الطوائف، إلا أن النظام السوري الأسدي استخدم انتماءه الطائفي وذلك بعد أن استتب الأمر للبعث في الحكم في المرحلة الأولى ١٩٦٣، ثم استيلاء حافظ الأسد على السلطة في ١٩٧٠ حيث بدأ بعدها بتعميق حضور المكون الطائفي العلوي في مفاصل الدولة وفي قيادات المؤسسات الأمنية والعسكرية والحزبية على وجه الخصوص. فأصبحت الطائفة العلوية التي تشكل تقريبا ١٠% من الشعب السوري تتمتع بالنفوذ والسلطة، وتملك زمام الأمور، ومن المعروف أن الحكم الأقلوي عادة ما يتسم بالدكتاتورية وذلك للشعور بعدم الأمان في مجتمع تعتبر فيه الأغلبية العظمى من السنة وهو شعور يرافق الأقلية بشكل طبيعي إلا أن التجاوز هو في السلوك المتطرف الذي اصبح النظام السوري يمارسه بشكل مستمر تجاه الأغلبية غير الممثلة في إدارة الدولة، ويعتقد البعض ان هذا السلوك من قبل العلويين الذين وصلوا إلى السلطة إنما هو ردة فعل عما يدعونه من اضطهاد تاريخي تعرضوا له ومن تهميش طال الطائفة العلوية حسب ادعاءاتهم جعلها تنزوي في جبال الساحل، حيث تعيش هناك في ظروف معيشية وحضارية غير منسجمة مع بقية المجتمع السوري. إلى حين جاء النظام الأسدي الذي جعل العلويين في وضع مختلف تماما، ولعدة عقود أصبح العلوي يتبوأ المناصب العليا في الدولة، لذلك نجد هذه اللحمة في تركيبة مؤسسات الدولة (الأمنية والعسكرية تحديدا) وخاصة في بعض الأجهزة التي عمل النظام على إعدادها بشكل مدروس بحيث يرتبط وجودها عضويا بوجود النظام، وتشكل مصالحها ومصالح النظام شيئا واحدا، وهي ما يصطلح على تسميتها بقوى النخبة، نجد أن المكون الطائفي العلوي أحد أهم مكوناتها.

رابعا، حزب البعث القائد:

لاحظنا في دول الربيع العربي أن أغلب دولها كانت تدار من قبل حزب حاكم ينتمي له الرئيس وعدد كبير من الفئة الحاكمة، إلا أننا لم نجد أن تلك الأحزاب قد ذكرت في الدستور كما ذكر حزب البعث في سورية في المادة الثامنة من الدستور-قبل التعديلات التي قام بها النظام خلال الثورة- التي تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة، بحيث فرض النظام ايدلوجية معينة واعتبرها ايدولوجية النخبة وبالتالي أقصى غيرها من الأحزاب والأيدلوجيات التي تختلف أو تعارض حزب البعث، الأمر الذي يؤسس دستوريا للدكتاتورية ويحرم الشعب من حقه بتطبيق مبدأ التعددية وتداول السلطة والديمقراطية بحيث يكون من يحكم الدولة ممثلا شرعيا لهم. إذ ما زال حزب البعث مستحوذا على السلطة منذ انقلاب ١٩٦٣ إلى الآن، بحيث همشت كافة الفئات الأخرى

وترهلت الأحزاب المعارضة، ونفي أغلبها إلى خارج البلاد، وتم سجن وتعذيب أعداد كبيرة منهم وتصفية كثيرين.

وإن مبدأ الحزب القائد لم يكن بسبب اجتهاد أو فرصة استغلها الحزب، إنما هو وارد في أدبياته، إذ تنص بعضها على أن(مبدأ الحزب القائد أصبح أمرا تمليه الضرورة المرحلية لوجود سلطة مركزية ثابتة تقود عملية البناء الاشتراكي)، ولم تقتصر الأدبيات على مبدأ الحزب القائد بل تعدته لتورد ضرورة إشراك الجيش بالسياسة وجعله حاملا ومدافعا عن ايدلوجية البعث، إذ ترد في أدبياته أن:(الممارسة العملية للديمقراطية تقتضي نبذ مبدأ إبعاد الجيش عن السياسة، بل إن فكرة الجيش المحترف هي بالأساس مبدأ الرجعية والبرجوزاية في الحكم). [١٦]

مما سبق نجد كيف أن خصوصية الحالة السورية تكمن في هذا التداخل العضوي بين مكونات النظام الأيدلوجية ممثلة بحزب البعث والطائفية ممثلة بالطائفة العلوية والكيفية التي عمل فيها النظام على نسج مؤسسات الدولة وعلى الأخص الأمنية منها والعسكرية بالنسيج الايدلوجي الطائفي الذي ينتمي له، وهو ما حول النظام إلى غول يسيطر على أدوات القمع والإرهاب بكافة أنواعه.

[١٦] أدبيات حزب البعث (الدستور، ومقررات المؤتمر القومي السادس).

سابعا: تحديات بعد سقوط النظام(التأمين، والتمكين، والبناء)

ستكون مرحلة ما بعد سقوط النظام السوري الأسدي، مرحلة مليئة بالتحديات للقوى الثورية وكما أن الثورة السورية معقدة في ظروفها ومعطياتها ومسارها، ستكون مرحلة ما بعد سقوط النظام معقدة من كل الجوانب، سواء على المستوى السياسي أو المجتمعي أو الاقتصادي والمصالحة الوطنية وترسيخ الثورة والتأكيد على وحدة التراب السوري وإدارة العلاقات الخارجية بما يحقق مصالح الشعب.

التحدي الأول، الأمن:

لن تنتهي أعباء الثورة فور نجاحها، حيث سيلقى على عاتقها وبالذات على الجيش السوري الحر عبئا إضافيا وهو توفير الأمن لجميع المواطنين بكافة أطيافهم، وتأمين حياتهم وممتلكاتهم وحرياتهم حيث ستكون الجراح نازفة وقد يلتقي المكلومون مع بقايا النظام السابق والمحسوبين عليه، لذلك يجب أن تكون الثورة واعية بأن لا تسقط في فخ الانتقام والقتل العشوائي، خصوصا أن هنالك كميات هائلة من السلاح انتشرت في سورية بأيدي المواطنين العاديين والذين لا تحكمهم قواعد محددة لاستخدام السلاح والانضباط واتباع التعليمات، كما أن هنالك تخوفات من تشكل ميليشيات على أساس طائفي أو مناطقي كما حدث في ليبيا بعد الثورة، وأن ترفض تلك الميليشيات تسليم سلاحها والدخول في مؤسسات الدولة الجديدة سواء في الجيش أو المؤسسات الأمنية، خصوصا أن الثورة ستكون بحاجة إلى إعادة هيكلة تلك المؤسسات وبحاجة لأن تكون القوى الثورية منضوية تحت لواء هذه المؤسسات، فهنالك تخوفات من وجود ميليشيات وشبيحة من بقايا النظام تقوم بعمليات إجرامية ضد القوى الثورية ومن أجل إحداث الفوضى في المجتمع السوري، كمحاولة للانتقام وإفشال الثورة، كما حدث في سابقاتها من الثورات العربية.

وإن انتشار السلاح والفوضى الأمنية التي قد تحصل في سورية بعد سقوط النظام، لا تنعكس على سورية وحدها وإنما هنالك مخاوف من انتشار تجارة السلاح وتهريبه عبر الحدود ووصوله إلى دول الجوار مما يقلق حكومات تلك الدول ويهدد أمنها هي الأخرى كما حصل في ليبيا حيث اشتكى الجوار من عدم القدرة على ضبط تجارة الأسلحة وإيقاف تدفقها إلى أراضيهم.

كما أن المشكلة الأمنية في سورية بعد الثورة قد تطال الأسلحة غير التقليدية مثل الجرثومية والكيماوية والأسلحة النوعية، ففور سقوط النظام لابد من ضبط حركة تلك الأسلحة، والتأكد من وجودها تحت سيطرة الدولة وحدها والتعامل معها بما ينسجم مع الاتفاقات الدولية المنظمة لحيازة تلك الاسلحة.

والتحدي الأمني في أحد أهم أبعاده اجتماعي، إذ هنالك حالة من الاستقطاب نشأت في المجتمع السوري خلال المجتمع لا يمكن تجاوزها، هي في أحد أبعادها طائفية حيث العلويين الذين أقنعهم النظام بأنه الحامي الوحيد لهم وأن مصيرهم متعلق بمصير هذا النظام وأرهبهم من الاضطهاد الذي

سيتعرضون له في حال حكم الأغلبية من السنة، وهم بحكم الشعور الأقلوي ينقادون وراء هذه التضليلات والتلاعبات من قبل النظام، وفي بعد آخر المجتمع السوري انقسم إلى من يؤيد ويدعم الثورة في جهة ومن يقف مع النظام في جهة أخرى، وإن الفئة الصامتة من المجتمع من المستبعد أن تكون محايدة، فهي حتى وإن كانت لا تشارك مع أي من الفئتين إلا أنها من المؤكد لها موقف غير معلن، لذلك فالاحتقان النفسي المتبادل يجعل المجتمع غير آمن بالنسبة للطرفين، مما يضاعف من مشكلة انتشار السلاح.

من المفيد التأكيد على أن ما سبق يقع في حانة التخوفات ولكن المنطقية والمبنية على معطيات حالية وعلى حالات سابقة، لذلك نجد أن هنالك جهودا من المعارضة والقوى الثورية من المهم جدا أن تبذل في الملف الأمني لأنه التحدي الأكبر لحظة سقوط النظام، فإذا ما تم تجاوزه بشكل معقول فإن التحديات الأخرى ستكون أكثر يسرا بكل تأكيد.

ثانيا، التمكين والبناء:

بات من المعروف أن النظام السوري الأسدي رسخ دكتاتوريته من خلال إحكام القبضة على مؤسسات الدولة من خلال فئات متعددة سواء كانت أصحاب ولاءات طائفية أو حزبية تتبع من خلالها للنظام البعثي العلوي أو من خلال فئات من المتكسبين والبراجماتيين الذين تتقاطع مصالحهم مع سياسات النظام فأصبحوا تابعين له بحكم المنفعة وهذه الفئات يمكن تسميتها بالطبقات الطفيلية. لذلك نجد أن النظام الأسدي متوغل في مفاصل الدولة ولا تقتصر سطوته على السلطة التنفيذية أو حتى العسكرية والأمنية، وفي ظل هذه البيئة الموبوءة بالفساد والظلم والمحسوبية وكل الأمراض التي أزمنت في جسد الدولة في سورية، سيكون أحد أهم التحديات في مرحلة ما بعد سقوط النظام هي التأكد من تطهير مؤسسات الدولة من المتورطين بشكل مباشر في الفساد والقمع وفي الولاء للنظام السوري الأسدي، فبدون هذه الخطوات سيكون تمكين الثورة وبناء الدولة السورية الجديدة عملية غاية في الصعوبة والخطورة في آن.

وتزامنا مع عمليات التطهير تلك، لابد من توفير بدائل ذات كفاءات عالية تكون على مستوى متطلبات المرحلة، إذا يتوقع منها أن تصلح ما تم إفساده على مدى سنوات طويلة، إضافة إلى التأسيس لعهد جديد في سورية على كافة المستويات، فحتى أصغر الموظفين في الدولة سيكون صاحب مسئولية كبيرة في ترسيخ القيم الإنسانية والحضارية التي قامت من أجلها الثورة السوري التي دفعت مقابل لحظات الحرية والكرامة والإنسانية شهداء وتضحيات لم تقدم في غيرها من الثورات، فمن المتوقع والمأمول أن يكون كل مواطن سوري في مكانه أمينا على مكتسبات الثورة وحارسا لأهدافها.

وإن من أهم التحديات من أجل تمكين الثورة في مرحلة ما بعد سقوط النظام السوري الأسدي، هي الحفاظ على تماسك الدولة بحيث لا تتعرض لحالة السيولة التي مرت به الدولة الليبية

رغم اختلاف المعطيات في كلتا الحالتين إلا أن هنالك تخوفات من عدم ضبط الدولة وترسيخ سلطتها في بداية الأمر، فذلك ضروري من أجل ترسيخ قيم الثورة من خلال ضخها في أقنية الدولة وعبر مؤسساتها من الشعب وإليه، ومن أهم تلك المبادئ والقيم هي وحدة الشعب السوري وعدم المساس بتماسكه، التي تذكرنا فيها ترنيمات الثورة:(واحد واحد واحد الشعب السوري واحد)، وأيضا الحرية القيمة الأكثر ترددا على ألسنة الثوار في المظاهرات: (الله...سورية.. حرية وبس) وهنالك أيضا من الشعارات ما جمع بين قيمتي الحرية ووحدة المجتمع السورية مثل:(نحنا بدنا الحرية اسلام ومسيحية ودروزوعلوية)، وإرجاع سورية وخيراتها للشعب وحده ومحاسبة من نهبوها: (بدنا نحكي عالمكشوف.. حرمية ما بدنا نشوف)، وغيرها الكثير من الشعارات التي تعبر عن الوعي العميق لدى الثوار في سورية.

كما أن استقرار مؤسسات الدولة واستعادة هيبتها، يمهد الطريق للإصلاحات والتحديات التالية وأهمها الإصلاحات الدستورية، فمن غير المعقول أن تحكم سورية بنفس الدستور الذي حكم فيه النظام الأسدي حتى بعد التعديلات الدستورية التي قام بها النظام في الثورة، إذ أنه لابد من أن تكون الجهود مكثفة بعد سقوط النظام الأسدي في سبيل بناء دستور حسب أصول بناء الدساتير في الدول المدنية بحيث يكون دستورا عصريا يتمتع بالمدى المعقول من المرونة، والتأسيس من خلاله لدولة المواطن، ولمبادئ الديمقراطية والفصل بين السلطات. كما يتبعه إقامة هياكل سياسية كالبرلمان وغيره من الهيئات السياسية التي تضمن تدفق الدماء في الحياة السياسية السورية من جديد بعد أن تحظت لعدة عقود أمام مشهد واحد وحزب واحد وخطاب واحد، إذ أصبحت التعددية وقبول الآخر من أهم المبادئ السياسية والإنسانية الواجب ترسيخها في المجتمع والدولة لضمان الالتحاق بركب الحضارة من جديد.

وستكون التحديات الاقتصادية إحدى أكبر التحديات وأكثرها تعقيدا، لأن تحقيق الانجازات على مستوى الاقتصاد بحاجة إلى استقرار سياسي وعدالة اجتماعية، وتشريعات جديدة لخلق بيئة اقتصادية آمنة وقابلة للنماء، لذلك فإن التحدي الاقتصادي بحاجة إلى دستور عصري وديمقراطي، وقضاء نزيه لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي. كما أن العمل على الاقتصاد بعد سقوط النظام سيكون بحاجة إلى خلق تواصل فعال وعلاقات مستدامة مع الجهات والهيئات الإقليمية والدولية المانحة من أجل دعم مشاريع إعادة الإعمار في سورية، كما أنه من المهم عقد مؤتمرات لجميع الدول والهيئات والشخصيات الاعتبارية المهتمة بالشأن السوري ومن ذوات التخصص في اقتصاد الدول بعد الأزمات والثورات.

وبعد أن يستتب الأمر للثورة، فإنه من الأولويات لديها إعادة إعمار ماتم هدمه من بنى تحتية ومباني سواء كانت سكنية أو تجارية أو أماكن عامة، فالنظام الأسدي خلف الكثير من الدمار في هجومه الوحشي على القوى الثورية سلمية كانت أو مسلحة، فهنالك أحياء كاملة تهجروا ساكنيها وهدمت مثل بابا عمرو وغيرها من أحياء حمص، إذ لا بد من تعويض تلك الأسر التي تضررت في

الثورة، وإعادتها إلى سورية إن كانت في لاجئة في الخارج، وإعادتها إلى أحيائها التي تهجرت منها خوفا على حياتها وحماية لأعراضها. وإعادة الحياة الطبيعية إلى الأسواق والمصانع والخدمات التي يحتاجها المواطنين.

ومن الأمور التي تضررت خلال الثورة، وستشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للثورة بعد سقوط النظام، هو التعليم فقد تعطت الحياة التعليمية سواء في المدارس أو في الجامعات في الأحياء والمدن المشتعلة خلال الثورة، إذ أصبح الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة مخاطرة كبيرة في كثير من الأحيان، مما يتعذر معه استكمال متطلبات الدراسة، وبالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة الدماء في هذه المؤسسات التعليمية فإنه من الحاجة الملحة أن يتم اختيار الكفاءات التي ستعمل على بناء عقول متحررة قادرة على استيعاب الثورة والانخراط في بناء البلد، ومن المؤكد أن المناهج ستكون بحاجة إلى تغييرات وتطوير، وحينها لابد من الاستعانة بالخبراء التربويين أيضا في صياغة مناهج جديدة تتناسب مع الروح العصرية المتحررة التي من المأمول أن تسعى إليها الثورة دائما.

كما أن الحياة الثقافية في سورية ستكون بعد الثورة بحاجة إلى رفدها بالطاقات والمثقفين الذين حرموا من التعبير عن إبداعهم ورؤاهم المختلفة أثناء حكم النظام الأسدي الدكتاتوري الذي صادر العقول الحرة والمواهب الخلاقة ومنع أية أنشطة لا تتماشى مع سياسته وقمع أي حراك سياسي أو ثقافي تبنى رؤى مغايرة لايدولوجيته المتحجرة.

ويتعلق مع الحياة الثقافية مجالين آخرين يشكلان حديات غاية في الأهمية في مرحلة ما بعد سقوط النظام الأسدي، وهما الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، إذ لا بد من بناء إعلام حر مستقل قادر على نقل المعلومات والأخبار بكل موضوعية ومصداقية، وإعلام متخصص يبحث عن الموضوعات التي تهم المواطنين في مختلف فئاتهم ويقدم الفائدة في حقول متعددة، فالمواطن السوري غرق سنين طويلة في إعلام النظام المضلل الكاذب. وبالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني فالمأمول أن تكون ذات تأثير كبير في سورية المستقبل، إذ تعتبر هذه المؤسسات إذا كانت مستقلة وغير مدعومة من قوى خارجية، الدينامو الذي يحرك القوى الحيوية في المجتمع السوري، والذي لديه طاقات لا تعد، إذ يعتبر الشعب السوري من أخصب الشعوب على المستوى الفكري والمهني والاجتماعي.

ومما يجدر بنا الحديث عنه في هذا السياق، هو العمل على تحقيق العدالة الانتقالية، وذلك للتعويض عن إرث الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي مارسها النظام طيلة عقود، إذ أنه ليس من الآمن الانتقال إلى المستقبل دون معالجة أمراض الماضي، فمن الضرورة محاسبة رموز الطغيان الذين انتهكوا حقوق الشعب السوري بشكل ممنهج على المستوى الإنساني والسياسي والاقتصادي، فالجزء الكبير من الشعب السوري الذي تضرر بشكل مباشر وبشكل حاد من ممارسات النظام الأسدي يحتاج أن يراقب المجرمين المتورطين بدماء وبخبز الشعب السوري وهم يحاسبون، فذلك يساعدهم على الاستشفاء والسير بخطى أكثر أمنا وأملا نحو المستقبل، كما أن العدالة الانتقالية

غير مقتصرة على المحاكمات الجنائية، إنما تتضمن أيضا جبر الضرر من خلال الرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، وتأسيس معالجات مستديمة، والعمل على إعادة إحياء مؤسسات المجتمع المدني، ومن المهم أيضا في العدالة الانتقالية أنها تضع الإنسان أمام الحقيقة، وتصبح هذه الحقيقة تاريخا جديدا للشعوب التي تنهض بعد الظلم. [١٧]

لذلك كله فإن سورية مابعد الأسد، ستكون أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى أبنائها المخلصين والسوريين من أصحاب الكفاءات ليساهموا في بناء سورية الجديدة.

[١٧] أنظر(في سبيل العدالة الانتقالية)،المركز الدولي للعدالة الانتقالية،http://www.youtube.com/watch?v=wkgJLTMbLik

ثامنا: نتائج البحث وأثر الثورات(داخليا وإقليميا ودوليا)

- تتشابه الثورات العربية الأخيرة في الأسباب التي أدت إلى وصول الشعوب العربية ساعة الحسم واللحظة التي كسروا فيها حاجز الخوف وثاروا على الدكتاتورية، إلا أن الثورات لم تتشابه في مساراتها سواء قبل سقوط الأنظمة أو بعد ذلك وقد يعود ذلك إلى تشابه ما تعرضت له تلك الشعوب من دكتاتوريات في حين أنها تختلف في شدة تلك الدكتاتوريات من جهة وفي طبيعة التركيبة الديموغرافية والموقع الجيوبوليتيكي من جهة أخرى.

- إن التحديات الرئيسية التي تواجه الثورات فور سقوط الأنظمة الدكتاتورية هي الأمن والاقتصاد والعدالة الانتقالية فهذا الثالوث يؤسس لمبادئ الثورة ويحقق أهدافها بشكل مستدام.

- تشكل الحالة السورية الحالة الأكثر تعقيدا من بين الثورات العربية، سواء في مسار الثورة أو في التحديات التي ستواجهها بعد سقوط النظام الأسدي بإذن الله، وذلك نابع من طبيعة النظام الأسدي ومكوناته الطائفية والبعثية والتسلطية، وطبيعة تحالفاته الإقليمية والدولية.

- حركت الثورات العربية الأخيرة المياه في البرك الآسنة، فقد تغيرت أحوال الشعوب العربية من شعوب كان يبدو عليها الخنوع والتسليم للأمر الواقع والتخلف، إلى شعوب تتحرك كل يوم في الميدان من أجل أن تتحرر، إذ أن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ما بعد الثورات أصبحت أكثر حيوية بشكل مضاعف، ووضعت القوى الشبابية في موقعهم المناسب ليكونوا الدينامو للتغيير والانتقال بالبلاد من الجمود والركود إلى الحركة والتطور.

- بدأت آثار الثورات العربية تظهر على المنطقة العربية، و هو أمر طبيعي فمع تغير الأنظمة السابقة، ستتغير طبيعة العلاقات الإقليمية والتحالفات ومن المتوقع أن تغير خارطة القوى، وإن التغيرات النوعية في المنطقة ستظهر جلية بعد سقوط النظام السوري، فإيران ستفقد حليفا استراتيجيا يمثل ذراعها الطولى في المنطقة، وستبرز قطر كقوى إقليمية صاعدة، وتتعزز تركيا كإحدى الدول المؤثر في مستقبل المنطقة.

- غيرت الثورات العربية الأخرى من الصورة النمطية للعرب في المجتمع الدولي، إذ إن صورة العربي الخاضع للنظام وغير القادر على تقرير مصيره لم يعد لها مكان في أذهان العالم بعد الآن، وهو ما سيغير من طبيعة العلاقات الدولية مع المنطقة وخصوصا دول الربيع العربي، إذ أن هنالك مستقبلا للعلاقات الندية، وستأخذ علاقات التبعية بالتلاشي يوما بعد يوم، لأن الغرب أدرك أن هنالك شعوبا تراقب أنظمتها ولا تسمح لهم باتخاذ قرارات لا تتناسب مع مصلحة الشعب والدولة، فالأنظمة بدورها أصبحت على علم أن هنالك الملايين على استعداد لاسقاطها في حال فشلت في تحقيق إرادة الشعب.

تاسعا: أسباب النجاح في إسقاط الأنظمة في دول الربيع العربي

لم تنجز أغلب الدول العربية منذ (الاستقلال) تراكم حقيقي في شتى الميادين التي تتطلب انجازات فعلية سواء على مستوى الاقتصاد إذ لم تقم هذه الانظمة في أغلبها بأي ازدهار أو تنمية أقتصادية، ولم يزدد المواطن إلا شعورا بالتهميش والفقر حيث لم تقم أية مشاريع كبرى أو توزيع عادل للثروة، بل أصبحت الوظيفة الحكومية في مراتبها العليا مجرد وسيلة للتكسب وممارسة الفساد، وأغرقت البلاد بالديون الداخلية والخارجية، وازداد الفلاحون فقرا والموظفين الحكوميين الصغار ازدادوا تهميشا، وازداد عدد العاطلين عن العمل، ومع ذلك تتعالى أصوات الحكومات بأن البلد أوضاعها في تحسن، وأن التنمية تسير بخطوات واسعة،

أما على المستوى السياسي، فلم يكن للأنظمة التي أسقطت أية شرعية سياسية حقيقية، ولم تكن قادرة على اكتساب حتى شرعية الانجاز، إذ أنها لم تحقق أي من متطلبات الحياة السياسية من ديمقراطية أو تدوال وشفافية في اتخاذ القرار، ولم يشرك المواطن عبر صناديق الاقتراع في انتخابات حقيقية نزيهة على أي مستوى. ولم يكن هناك إلا أحزابا ديكورية إن وجدت، وبذلك عاش المواطن في هذه الدول محروم من حقوقه المدنية والسياسية ويعاني من القمع والإرهاب بسبب تسلط الاجهزة الأمنية وتدخلها في كل تفاصيل حياته.

وكل ذلك أدى إلى شعور المواطن بالحيف وأنه لا يمكن تغيير أي شيء دون تغيير جذري باقتلاع الأنظمة السياسية التي تحكمها للخروج من هذا النفق المظلم لأفق جديد، إذ شكل هذا التراكم عاملا ذو أهمية كبيرة في احتقان الشعوب ووصولها إلى اللحظة التي نجحت فيها بكسر حاجز الخوف والانطلاق بمظاهرات حاشدة لتسقط أنظمتها، ولولا كسر حاجز الخوف هذا لما استطاعت شعوب الربيع العربي أن تنجز أي خطوة لتحقيق أهدافها بإسقاط الأنظمة.

وبعد كسر حاجز الخوف، كان هنالك ضرورة لإشراك كتلة بشرية هائلة في الثورة على الأنظمة من أجل أن تحدث تأثيرا يكفي لزعزعة العروش التي استمرت لعدة عقود، فقدرة الشباب الذي أطلق الثورة على إقناع أعداد كبيرة بالمشاركة في المظاهرات والأعمال الثورية الأخرى كان سببا أساسيا في نجاح تلك الثورات في إسقاط أنظمتها.

ولم يكن غريبا أن الشريحة الأساسية الأولى التي روجت للثورة كانت من الشباب المطلعين على التكنولوجيا والمستخدمين لها وبالذات الانترنت وما فيها من مواقع للتواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتوتير، مما أتاح لهم حشد أعداد كبيرة، وتوفير مواد إعلامية وإرسالها إلى القنوات الفضائية المهتمة. وقد لعب الإعلام من خلال تلك الفضائيات والانترنت في إنجاح الثورات عن طريق نقل المواد الإعلامية ومتابعة الأحداث لحظة بلحظة، واستضافة المحللين السياسيين والمختصين، وإعداد التقارير و الأفلام الوثائقية التي تظهر عدالة مطالب تلك الثورات وسمليتها في الأغلب، حيث عبر

المتابعة المباشرة للمظاهرات السلمية لم تستطع حكومات الربيع العربي أن تثبت المواطن والمجتمع الإقليمي والدولي أن هؤلاء مسلحين خصوصا في المراحل الأولى من الثورة.

ومن الأسباب التي أدت إلى نجاح الثورات، وكانت من العوامل الحاسمة في ترجيح كفة الثورة ضد الأنظمة الدكتاتورية، هي موقف الجيش وانحيازه للشعب، وكان ذلك واضحا في كل من تونس ومصر ونسبيا في اليمن. ومازال عدم توفر هذا العامل في الثورة السورية- رغم تزايد الانشقاقات في الجيش- سببا أساسيا في تأخر سقوط النظام.

وقد كان للتوازنات الإقليمية والدولية الأثر الكبير سواء في نجاح الثورات العربية أو في تعثرها، وتعد تونس وهي أول دول الربيع العربي والتي فاجأت دول الإقليم والدول الكبرى مثالا على ذلك التوافق حيث أن الثورة انتشرت بسرعة كبيرة ولم يكن النظام في تونس مؤهلا للصمود الحقيقي، ولم تجد دول الإقليم أي مصلحة لها في الوقوف في وجه الثورة، بل أن تأييد شعوب المنطقة لها أدى إلى تأييد الأنظمة لها أو على الأقل عدم العمل على إحباط الثورة، وعلى المستوى الدولي فقد باغتتها ثورة تونس وكذلك فاجأها السقوط السريع لنظام بن علي، ولم يكن لها إلا أن (تبارك) هذه الثورة، إذ أنها أدركت أن هذا النظام متهالك وصلاحيته انتهت، فلم تحاول أن تمنع سقوطه.

أما في ثورة مصر فقد كان الموضوع أكثر تعقيدا من تونس حيث أن إسرائيل عارضت تماما سقوط نظام مبارك وحاولت مساعدته عبر دفع الولايات المتحدة لمساندته، وبالنسبة لليبيا فقد شعر القذافي أنه أصبح محاصرا بين ثورتي تونس ومصر، ولكنه لم يستطع فعل أي شئ سوى تصريحات لمساندة مبارك، أما دول الخليج العربي فلد يصدر عنها تعليقات إلا أنها مهتمة باستقرار مصر ولم تكن السودان بعيدة عن هذا الموق، وقد باركت حماس في غزة الثورة المصرية، وبالنسبة لفتح في الضفة الغربية فقد تحفظت في موقفها. وعلى المستوى الدولي فقد كان ارتباك الخارجية الأمريكية وتناقض التصريحات من هذه الثورة على أعلى مستوى حيث أنها تارة تدعو مبارك للتنحي وتارة أخرة تدعوه للقيام بإصلاحات جذرية مع بقاء النظام، ولم يكن موقف الدول الغربية في جوهره بعيدا عن موقف الولايات المتحدة.

أما في ثورة ليبيا، فقد نالت إقليميا على المستوى الشعبي، تأييدا كبيرا حيث ان معظم الشعوب في الدول العربية تعرف حماقة نظام القذافي وتقليعاته، وعلى مستوى الحكومات فقد أيدت كل من تونس ومصر ثورة ليبيا ضمنيا، أما الخليج فقد أيد ثورة ليبيا حيث أن له احتكاك سابق مع القذافي، وإن تحفظت بعض الدول مثل سورية والجزائر وفي أول الأمر السودان. ودوليا عارضت روسيا والصين أول الأمر إسقاط نظام القذافي ولكنهم غيروا رأيهم تحت الضغط الغربي، وبالنسبة للدول الغربية فقد كانت مستعدة ليس فقط للتأييد بل للقيام بعمل عسكري عن طريق طيران الناتو وبعض المساعدات اللوجستية لمساعدة الثوار في إسقاط نظام القذافي. أما في ثورة اليمن، فقد كانت القوى الإقليمية المؤثرة في إنجاح الثورة ولو بشكل نسبي هي الخليج العربي وخاصة السعودية إذ تعتبر اليمن خاصرة السعودية وأي عدم استقرار في اليمن سينعكس بالضرورة على

الأوضاع في السعودية، وقد قدمت دول الخليج مبادرة لليمن من أجل حل الوضع بين الثواروالنظام وقد كانت المبادرة مباركة من أمريكا أيضا، أما إيران فقد استغلت الموقف لدعم الحوثيين في شمال اليمن لتشجيعهم على تحقيق انتصارات أو حتى المطالبة بالانفصال، لذلك تعتبر مبادرة الخليج سببا في إنجاح الثورة، في حين تعتبر تدخلات إيران عاملا معرقلا لها.

وبالنسبة للتوازنات الإقليمية والدولية في الثورة السورية، فإنها كالعادة الأكثر تعقيدا إذ أن دول الجوار تختلف فيما بينها حول مواقفها من الثورة، ففي حين نجد تركيا داعمة إلى حدا ما للثورة لوجستيا وسياسية نجدها أيضا حذرة في التورط بمشروع عسكري. أما في لبنان فهنالك تعددية في المواقف ما بين داعم للنظام السوري وهو موقف حزب الله وحلفاءهم، في حين نجد الشمال اللبناني داعم للثورة. وفي العراق أيضا هنالك أكثر من موقف ما بين مؤيد وداعم للنظام وهذا ما يمثله المالكي وحكومته، و مشجع للثورة في سورية على الأخص منطقة كردستان حيث يقوم البرازاني بتشجيع أكراد سورية الثائرين وإن كان على استحياء. وفي حالة الأردن فهي ضمنيا مؤيدة للثورة، في حين أن الكيان الصهيوني يريد الحفاظ على النظام السوري القائم لأنه يخاف من البديل الإسلامي لما يشكله من تهديد على وجوده واستقراره. أما على مستوى المنطقة فإن إيران تشكل الداعم الأكبر لسورية، في حين أن دول الخليج تدعم الثورة.

ودوليا نجد أن روسيا والصين مازالتا تدفعان باتجاه بقاء الأسد وتقدمان له الدعم حتى الآن، في حين أن الولايات المتحدة والغرب يؤيدان إسقاط النظام وتمارسان العقوبات عليه، وتقدمان دعما لوجستيا واستخبارتيا وأسلحة خفيفة للثوار. لذلك نستطيع أن ندرك حجم هذه التداخلات في التوازنات الإقليمية والدولية والأثر الكبر لها في تأخر إسقاط النظام السوري الأسدي لأن هنالك قوى دولية وإقليمية داعمة له بشكل كبير، في حين لا توجد قوى داعمة للثوار بنفس الطريقة كما أن القوى الداعمة للثورة لم تتخذ خطوات حاسمة في مواجهة النظام والمساعدة في إسقاطه.

عاشرا: توصيات الباحث لإنجاح الثورة السورية والتعامل مع التحديات ما بعد الثورة

- توحيد جهود المعارضة والعمل على وحدة الصف لتحقيق الهدف المشترك في هذه المرحلة من تاريخ سورية وهو إسقاط النظام والتخلص من الدكتاتورية والقمع.

- تكثيف الجهود من أجل تسليح الجيش الحر تسليحا يستطيع معه أن يوجه ضربات نوعية لجيش النظام ليسرع من انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في سورية، فالجانب الأمني والعسكري هو مركز القوة لدى النظام وهو ما يفرض نوع أن تكون المقاومة من نفس نوع المجال الذي يبرع فيه النظام ويشكل مصدر قوته.

- تنظيم المعارضة نفسها للعمل على الجبهة الداخلية والإقليمية والدولية، فحالة الثورة السورية تفرض العمل على أكثر من جبهة.

- تكريس مناطق نفوذ للمعارضة في المدن الرئيسية (دمشق وحلب)، ورفدها بالكوادر المؤهلة لإدارة أنشطة المعارضة سواء السلمية منها أو المسلحة.

- تشكيل هيئات دائمة ومتخصصة للتخطيط لمرحلة ما بعد سقوط النظام وخصوصا في الأمور التي لها أولوية كالاستقرار الأمني والعدالة الانتقالية.

- إنجاز دراسات للثورات العربية السابقة لمعرفة مكامن الإخفاق وتلافيها، ولمراقبة النجاحات والاستفادة من تطبيقها.

- إشراك كافة القوى الوطنية وممثلين عن فئات وطبقات المجتمع السوري في إدارة المرحلة الانتقالية وتحميلهم المسؤولية الوطنية في صياغة مستقبل سورية، لتجنيب سورية مزيدا من الصراعات والعنف سواء الطائفي أو الجهوي أو الحزبي أو المناطقي.

حادي عشر: خاتمة

كما تقول الحكمة السائدة بأن التغيير هو الثابت الوحيد في هذه الحياة، لذلك فالشعوب العربية لم تكن خارج قانون الحياة عندما اجتاحتها موجات التغيير متمثلة بالثورات الحضارية التي أشعلت فتيلها وقادتها الشعوب ذاتها، ولكن عمليات التغيير دائما يرافقها بعض الآثار الجانبية والمشكلات في شتى المجالات لحين استقرار التغيرات في مؤسسات المجتمع والدولة.

وقد بدأت المشكلات التي رافقت الثورات العربية الأخيرة منذ اللحظة الأولى لسقوط الأنظمة في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والأهم في المجال الأمني حيث تدخل الدولة والمجتمع بعد مراحل الاضطراب في حالة متعددة الأبعاد من عدم الاستقرار تعاد خلالها صياغة العلاقات بين المواطن وكل من مؤسسات الدولة وبين المواطنين أنفسهم بناء على مرجعية المبادئ التي جاء بها التغيير وكل ما يرافقه من ظروف تفرض معطيات جديدة على الجميع لا يمكن تجاهلها حتى من قبل القوى التي لم تكن مع الثورة أو ضدها.

ورغم كل التحديات والمشكلات المحتملة لعمليات التغيير الكبيرة التي تصنعها الشعوب، إلا أن ذلك لا يثني الإنسان عن السعي الدائم لنيل حقوقه المسلوبة وكرامته المهدورة في ظل الدكتاتوريات رغم كل ما يكلفه من خسائر تكون باهظة أحيانا إلى حد كبير كما يحصل الآن في الثورة السورية التي تجاوز فيها النظام السوري الأسدي على كل الحقوق الإنسانية وكان اكثر الأنظمة دموية بين دول الربيع العربي، ولكن كل ذلك القمع والوحشية تنكسر أمام إرادة شعب يريد أن يتحرر من عقود الظلام وإرهاب آلة القمع والقتل.

ثاني عشر: المراجع

http://www.businessdictionary.com/definition/problem.html
http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=1465
BBCarabic.com
http://www.sst5.com/forum/showthread.php?t=7175&page=1
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=34421
http://ar.strescom.org/research/161
http://www.youtube.com/watch?v=wkqJLTMbLik
http://www.masrawy.com/news/mideast/general/2012/july/19/5198043.aspx

موسى الحديدي، ظاهرة الثورات الشعبية العربية الدوافع والمحددات، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، ص٥٩. شهرية الشرق الأوسط

اقتصاد الثورات، الجزيرة مباشر، قناة الجزيرة.

حديث الثورة، قناة الجزيرة

سميح مسعود، التنمية العربية في ظل الربيع العربي، مركز الرأي للدراسات

التحديات الأمنية في ليبيا، برنامج حديث الثورة، الجزيرة
أنظرغسان مسعود، ٤ أجهزة أمنية (متفرعة) تحكم سورية، جريدة القبس، العدد ١٣٧١٩، ٧ أغسطس ٢٠١١
رضوان زيادة، من أجل تحول آمن نحو الديمقراطية في سورية
أدبيات حزب البعث (الدستور، ومقررات المؤتمر القومي السادس).
رضوان زيادة، سنوات الخوف (مجموعة أبحاث).
تم في ٢٠١٣/١